الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمة لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم تاريخ

التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني دراسة في الأسباب – المظاهر – المآلات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر والحديث

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- حياة سويعي
- صفاء مسعي بالقاسم

إشراف الدكتورة:

- نجوى طوبال

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سعيدة عمان	أستاذ محاضر أ	**رئيسًا**
نجوى طوبال	أستاذ محاضر أ	**مشرفًا ومقررًا**
عبد القادركركار	أستاذ التعليم العالي	**مناقشًا**

السنة الجامعية: 2023 / 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة حمة لخضر – الوادي–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم تاريخ

التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني دراسة في الأسباب – المظاهر – المآلات

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر والحديث

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- حياة سويعي
- صفاء مسعي بالقاسم

إشراف الدكتورة:

- نجوى طوبال

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سعيدة عمان	أستاذ محاضر أ	**رئيسًا**
نجوى طوبال	أستاذ محاضر أ	**مشرفًا ومقررًا**
عبد القادركركار	أستاذ التعليم العالي	**مناقشًا**

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا سورة طه ﴿114﴾

الشكر وعرفان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

الحمد لله حمدًا كثيرًا على توفيقنا لإنجاز هذه المذكرة

أما بعد نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتنا المشرفة الدكتورة "**نجوى طوبال**" التي لم تبخل علينا بالنصح والإرشاد والتوجيه وكانت نعم المشرفة من أول خطوة في هذا المذكرة

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه الدراسة.

إهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم أما بعد:

أهدي هذا العمل المتواضع بمجهودي الخاص البسيط الذي لملمت به كافة قدراتي:

إلى أعز ما قال فيهما الرحمان: ﴿**وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**﴾ الإسراء: ﴿24﴾

إلى من رفعت رأسي إفتخارًا به وعلمني أن الحياة كفاح... "**أبي الغالي**"

إلى من كانت العون المعين والناصح الحكيم والسند القويم والنور المنير والقلب الحنون

"**أمي الغالية**"

إلى كل عائلتي التي إحتوتني حبًا وحنانًا كل بإسمه

إلى كل من خطى قلمه مساعدًا لي في هذا العمل خاصةً المشرفة "**نجوى طوبال**"

حياة

الإهداء

الحمد لله وكفى الصلاة على الحبيب المصطفى أما بعد:

وأخيرًا رفعنا القبعة احترامًا لسنين مضت من الدراسة، في البداية الشكر لله عز وجل.

أهدي تخرجي إلى عمود البيت وركيزته وإلى سندنا في الحياة إلى الحنون الطيب الوقار إلى الذي أكن له كل التقدير والاحترام "**أبي العزيز**" أطال الله في عمره

إلى التي حملتني في أحشائها تسعة أشهر، إلى التي أدين لها بكل نجاح إلى التي سهرت الليالي لأجلي وفرحت لفرختي وحزنت لألمي... "**أمي الغالية**" حفظها الله.

وبكل فخر لكل العائلة الكريمة من الإخوة والأخوات.

وإلى مصباح البيت ابن أخي.

وإلى كل الذين جلسوا برفقتي في صف العلم حتى اليوم، كل الأهل والأقارب.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة.

صفاء

مقدمة

يعد التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني من الأحداث التاريخية البارزة والمهمة في تاريخ الجزائر، والتي تستحق الدراسة والتحليل العميق، فقد عرفت هذه الفترة تواجدا متزايدا للقوى الاستعمارية الأوروبية في المنطقة، وتنافسها على السيطرة على هذه الإقليمية الاستراتيجية، ثم إن دراسة أسباب ومظاهر ومالات هذا التنافس يساهم في فهم الأسباب الحقيقية للاستعمار الفرنسي للجزائر.

يكتسي موضوع التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني أهمية بالغة بالنسبة للحقل التاريخي للجزائر، انطلاقا من معلمه الزماني فهو يعالج فترة انتقالية جاءت بين مرحلة الحكم العثماني وبداية المشروع الفرنسي لاحتلال الجزائر والسيطرة على خيراتها.

فقد تمتعت الجزائر بعد انضمامها للدولة العثمانية على مدى ثلاثة قرون 1519 – 1830م بمكانة عظيمة، فقد كانت من أقوى دول حوض المتوسط بفعل أسطولها البحري، الذي كان يضمن أمن الإيالة الجزائر خاصة ويكفل بتأمين الدول الصديقة لها.

مع مطلع القرن التاسع عشر اشتد عداء الدول الأوروبية للجزائر فسعت لتآمر عليها وخططت لضربها وتحطيم قوتها وغزوها خاصة انجلترا وفرنسا، اللتان كانت ترى في الجزائر ميدانا مناسبا لتأمين رغبة التوسع لديهما، مستغلة الظروف الدولية والإقليمية من جهة والأوضاع الداخلية للجزائر من جهة أخرى.

عرفت إيالة الجزائر أثناء نهاية العهد العثماني فترات من الفوضى والاضطرابات بعدم الاستقرار السياسي، مما كان له تأثير مباشر على الأوضاع العامة، غير أن هذه الحالة لا تنفي وجود محاولات إصلاحية كان الغرض منها إحداث تغيير شامل على التدهور الذي شهدته الإيالة.

وقع اختيارنا على هذا الموضوع بالذات لأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة هذا الموضوع، حيث أن الكتابات التاريخية لم تتناوله بشكل مفصل، ولم تتناول كذلك موقف

الدولة العثمانية من هذا الصراع، رغم وجود كم كبير من الكتابات التاريخية التي كتبت حول الاحتلال، لكنها لم تذكر بشكل مفصل التنافس بين القوى الأوروبية على الجزائر، أما بالنسبة للأسباب الذاتية فتتمثل في رغبتنا في التعرف على خلفيات تاريخنا الوطني خلال تلك الفترة الحاسمة السابقة لوقوع الجزائر تحت وطئة الاحتلال الفرنسي.

إن دراسة موضوع التنافس الانجليزي الفرنسي على الجزائر يفرض علينا تسليط الضوء والبحث على أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التنافس الأوروبي على الجزائر والمظاهر والمالات، فكان لابد علينا الخوض في موضوع العلاقات الجزائرية الخارجية مع كل من فرنسا وانجلترا نهاية العهد العثماني، لأجل التعرف على جذور العداء الأوروبي عامةً خاصةً الفرنسي، وكذلك التعرف على جهود الدولة العثمانية في فك الحصار على الجزائر.

وعليه يمكن طرح الإشكالية التالية:

أين تكمن الأسباب والدوافع الحقيقية للتنافس الفرنسي الإنجليزي للسيطرة على الجزائر نهاية العهد العثماني؟ وماهي أهم مظاهره وتداعياته ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية، عدة تساؤلات فرعية التي لها صلة مباشرة بلموضوع والجديرة بالبحث عن الإجابة لها:

* ماهي الأسباب التي دفعت فرنسا وانجلترا إلى التنافس على السيطرة على الجزائر؟

* كيف كان رد فعل الدولة العثمانية على الحصار الفرنسي البحري للجزائر 1827-1830؟

وقد إعتمدنا على المنهج التاريخي التحليلي الملائم لهذه الدراسة .

وللإجابة على هذا الموضوع اعتمدنا على خطة تتكون من فصول احاوي على بعض العناصر فقد بدأنا الموضوع بالمقدمة وفصل تمهيدي بعنوان نبذة عن نشأة العلاقات الفرنسية والإنجلزية مع إيالة الجزائر أواخر العهد العثماني، وتطرقنا فيه إلى عنصرين، العصر الأول: نبذة عن نشأة العلاقات الفرنسية مع إيالة الجزائر، العنصر الثاني: العلاقات

الإنجلزية مع إيالة الجزائر، أما عن الفصل الأول جاء بعنوان أسباب التنافس الفرنسي الإنجليزي على إيالة الجزائر مقسم هو الآخر إلى عنصرين حيث الأول: مكانة الجزائر وشخصيتها الدولية، والثاني: الصراع التقليدي بين فرنسا وإنجلترا، أما بالنسبة للفصل الثاني يحمل عنوان مظاهر التنافس الفرنسي الإنجليزي على إيالة الجزائر نهاية العهد العثماني يحتوي على عنصرين المعاهدات والامتيازات الفرنسية والانجلزية مع إيالة الجزائر، والفصل الثالث عنوانه آثار التنافس الأوروبي على الإيالة الجزائرية وموقف الدولة العثمانية كان فيه عنصر آثار التنافس الأوروبي، وعنصر موقف الدولة العثمانية من الخطر الأوروبي على إيالة الجزائرية وانهينا العمل بخاتمة جاءت كحوصلة لما تم دراسته في هذه المذكرة.

كما اعتمدنا لدراسة هذا الموضوع على مجموعة من المصادر والمراجع أهمها: "المرآة لحمدان خوجة، مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر1816 – 1824، الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، بجزئه الثاني، الذي أفادنا في ذكر بعض تفاصيل العلاقات القائمة بين كل من فرنسا والجزائر وانجلترا والجزائر، إضافة إلى: وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر هو الآخر اعتمدنا عليه في الفصل الأول من مذكرتنا، أما الفصل الثالث فقد أفادنا أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830م، وغيرها من المصادر والمراجع المتنوعة نفصل فيها أكثر في قائمة في آخر المذكرة.

الفصل التمهيدي: نبذة عن نشأة العلاقات الفرنسية الإنجليزية مع إيالة الجزائر

1. العلاقات الجزائرية الفرنسية

1.1. البدايات الصداقة والتعاون

2.1. إنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر

3.1. حصول فرنسا على إذن لصيد المرجان

4.1. التعاون البحري

5.1. المبادلات التجارية

2. العلاقات الجزائرية الانجليزية

1.2. العلاقات السياسية

2.2. العلاقات التجارية

كانت الجزائر في العهد العثماني تمتلك قوة بحرية وذلك ما أكسبها هيبة أو مكانة دولية إضافة إلى موقعها الاستراتيجي فهي تعتبر بوابة إفريقيا وإطلالتها على البحر أكسبها قوة سياسية واقتصادية وبحرية في البحر المتوسط، مما جعل الدول الأوروبية ومنها فرنسا وانجلترا تفكران في كيفية بناء علاقات ديبلوماسية أو اقتصادية وحتى عسكرية مع الجزائر من أجل ضمان أمنها وملاحتها في الحوض المتوسط، وذلك لأجل النهوض باقتصاد بلدانهم كون الجزائر كانت تتمتع بمكانة استراتيجية وقوة عسكرية كالأسطول البحري في الحوض المتوسط، وهذا ما سنحاول التطرق إليه ودراسته بالتفصيل في هذا الفصل.

1. العلاقات الجزائرية الفرنسية:

1.1. البدايات، الصداقة والتعاون[1]:

يعتبر التقارب الفرنسي العثماني الذي حدث خلال النصف الأول من القرن 16 بمثابة المنفذ الذي انطلقت على إثره العلاقة بين إيالة الجزائر ومملكة فرنسا، فبموجب معاهدة الامتيازات التي وقعها سليمان القانوني[2]،

وفرنسوا الأول[3] من الجانب الفرنسي سنة 1536م، والتي منحت المجال للفرنسيين بالتواجد بشكل واسع ومؤثر في الأراضي العثمانية، وضمنت لهم الحماية القانونية والدينية.

كانت فرنسا تعتبر معاهدتها مع الباب العالي بمثابة جوازات عبور إلى جميع الأقاليم العثمانية، وكانت تعتبر نفسها غير ملزومة بإرسال القناصل إلى حكام الأقاليم بشكل مباشر أو منفرد، وإنما يكفيها استصدار فرمان من الباب العالي، وما على حكام الإيالات التابعة

---

[1] – في الأصل هي معاهدة تعاون وصداقة موجهة ضد أسرة الهاسبروغ، ولكن الفرنسيين حصلوا بمقتضاها على حقوق ومزايا عديدة، سمية في ما بعد باسم الامتيازات، فمنح الرعاية الفرنسيون الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، وممارسة البيع والشراء بحرية تامة، وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة، وهي خمسة في المائة وإعفاء الرعاية الفرنسيين من دفع أي ضريبة أو قيد بشرط إقامة الفرنسيين في الأراضي العثمانية لمدة عشر سنوات متتالية، ومن أهم بنودها: البند الأول: قد تعهد المتعاقدان بالنيابة عن جلالة الخليفة الأعظم وملك فرنسا على السلم، البند الثاني: يجوز لرعايا وتابعي الطرفين البيع والشراء والمبادلة في كافة السلع غير الممنوعة التجارة فيها ولسيرها ونقلها برا وبحرا من مملكة إلى أخرى. **ينظر**: محمد الصالح بالخير، **العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال القرن 10هـ/ 16هـ**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2014/ 2015، ص43.

[2] – **سليمان القانوني**: 1494–1566م هو ابن السلطان سليم الأول تولي الحكم بعد وفاة أبيه سنة 1520م وهو من أقوى سلاطين العثمانيين، عرف بسليمان القانوني لسنه القوانين وفي عهده عرفت الدولة العثمانية إزدهار كبير في مختلف المجالات فهي توسعت وامتدت نفوذها إلى أقصى البلاد العربية في المشرق والمغرب وتوسعت في أوروبا وفي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وفي عهده كانت الجزائر تمتلك قوة بحرية هائلة ، **ينظر**: نجاة بوميدونة: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، جامعة غرداية، 2015– 2016م، ص23.

[3] – **فرانسوا الأول**: من نسل الدوق دورليان تولى الحكم في سن الواحد وعشرين سنة كانت له يد في سائر الفنون كان محبا للفتن. **أنظر**: الآغا بن عودة المزاري، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج2، ط1، تح: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص64.

للدولة العثمانية التطبيق والانطباع إليه وهذا ما كان يتعارض في أحيانا كثيرة مع المصالح العامة للإيالات العربية.[1]

جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية تتويجا بين الدولتين، والذي فرضته الظروف الدولية آن ذاك، فالعدو المشارك بيت العثمانيين والفرنسيين هم الإسبان، والمصلحة القائمة فتحت الباب لتجاوز التقاليد السياسية المبنية عن التوجه الديني المتعصب وعادات الدين الأخرى، وبدأت التحركات نحو الصداقة بانطلاقة عسكرية محضة وتطورت إلى معاهدة تجارية سياسية وخدمة حتى الجانبية الإجتماعي والديني، كما أعطت معاهدة الإمتيازات لفرنسا مكانة خاصة لدى البلاط العثماني، ومثلت قاعدة لمعاهدات أخرى، وكانت فاتحة للعلاقة بين البلدين والعلاقات الأخرى مع الدول الأجنبية[2]

وبناء على ما سبق يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية تعود إلى القرن السادس عشر أي في عصر البايلربايات (1519/ 1587م)، وهذا كنتيجة للعلاقات الطيبة التي كانت بين الخلافة العثمانية وفرنسا، بسبب عداء الأتراك والجزائريين التقليدي للاسبان هذا من جهة، وتنافس فرنسا التقليدي حول مشاكل القارة ووراثة العرش، زيادة على تكرار اعتداءات شرلكان الإسباني على الشواطئ الفرنسية[3]. فمنذ السنوات الأولى لخلافة سليمان القانوني، كان لهم عدو مشترك واحد وهو شارلكان ويتجلى ذلك من خلال استنجاد ملك فرنسا فرانسوا الأول بخير الدين بربروس[4] حين أغرت عليه جيوش شارلكان سنة 1552،

---

[1] – بوكروبة محمد بكار، "**التدخل الفرنسي في الجزائر نهاية الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الإمتيازات**"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع1، جويلية 2021م، ص495.

[2] – نفسه، ص502.

[3] – يحيى بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500–1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص70

[4] – خير الدين بربروس: خضر أو خسرف، لقب ببربروس أي ذو اللحية الشقراء، ولد سنة 1472م، بجزيرة ميديللي، وقد اشتهر مع أخية عروج بغزواته البحرية في سواحل اليونان وإسبانية وإيطاليا، حيث ذاع صيته واشتهر معا أخيه عروج عندما استطاعا بين عامي 1504/ 1510م إنقاذ آلاف من مسلمي الأندلس ونقلهم إلى شمال إفريقيا، رفع مكانته بين أهالي الجزائر ونشر الرعب في قلوب الإسبان مما جعل السلطان العثماني يعينه حاكما على الجزائر. **ينظر**: رقاب دالية، **آل بربروس ودورهم في التأسيس والتمكين للجزائر العثمانية، 1519/ 1567م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة غرداية 2018/ 2019م، ص38.

كما نجد من مظاهر التعاون بين البلدين لما قامت الجزائر بتقديم المساعدة لفرنسا في حربها ضد جنوة 1555م، وهنا تبدأ العلاقات الدبلوماسية بإرسال أول ممثل أوروبي بالجزائر[1].

2.1 إنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر:

لقد أعطت معاهدة الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا الحق لفرنسا في إنشاء قنصليات في كامل الأراضي التابعة للدولة العثمانية، وبالتالي في الجزائر، والتي كانت فرنسا توليها اهتماما خاصا عن باقي الولايات العثمانية، ربما لقربها منها، ومن هنا حاولت فرنسا جاهدة لإيجاد موطئ قدم لها في الجزائر سواء بشكل مباشر معها، أو عن طريق سفرائها في الدولة العثمانية، وعملت على أن تكون الجزائر من أصدقائها، ومن المستعدين للتعاون معها، واستمرت محاولات فرنسا لتجسيد التحالف العثماني الفرنسي مع الجزائر، وعلى وجه الخصوص ميدانيا فقد كانت تقوم بإيفاد المبعوثين إلى الجزائر، إما للبحث في شأن التعاون العسكري ضد اسبانيا وإما لمسألة اعتماد قنصل فرنسي بالجزائر، قوبلت مسألة التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر بالرفض، ولم تكلل بالنجاح إلا في سنة 1578م، بعد تدخل الباب العالي، حيث أرسل السلطان العثماني مراد الثالث (1574-1595م) أمرا مستعجلا يقضي بقبول موريس قنصلا، لكن المحاولات السابقة لهذا التاريخ كانت فاشلة، مع أن سفراء فرنسا في استانبول كانوا يصرون على ضرورة تعيين قنصل في الجزائر منذ 1564م، وذلك لحماية مصالح التجار الفرنسيين الذين يتعرضون للقرصنة من قبل الجزائريين، وليكونا عينا على ما يفرغه البحارة الجزائريون من غنائمهم[2].

كان لكل من فرنسا وانجلترا قنصل يمثل كل منها في الجزائر، وهما يقيمان في بناية رسمية. والأجناس المختلفة الأخرى كانت تحت حماية القنصل الفرنسي كاليهود الإيطاليين واليونانيين والأرمينيين حيث يقومون بنفس الواجبات وله سلطة القناصل الشرقيين، ولهم تحت تصرفهم مستشار وترجمان. وقنصل فرنسا في الوقت الحالي هو السيد دوران دو

---

[1]- وليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زبادية، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص166

[2]- بركاهم دهان، **دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الفرنسية 1689-1789م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 1433-1434هـ/2012-2013م، ص19.

بونال، وهو يحظى بإحترام وتقدير الجميع، سوا لدي المسيحين أو الأتراك أو سكان المور. لا يحدث هذا كثيرا في حكومة متقلبة كحكومة الجزائر، إلا أن الجدارة والتعقل تجعله ينجح في تذليل كافة الصعوبات التي تنشأ. كان السيد هيداسون قنصل إنجلترا حصل على التصريح الذي يسمح له بممارسة التجارة وتزويد حكومة الجزائر بكل الضروريات سواءًا بنسبة لتسليح الجيش أو تسليح السفن، وهي المهام التي يقوم بها عادة كل من يشغل هذا المنصب.[1]

3.1. حصول فرنسا على إذن لصيد المرجان:

يعتبر المرجان من الثروات البحرية التي مثلت فرعا أساسيا في التجارة الدولية خلال العهد العثماني، والملاحظ أنه حظي باهتمام الأوروبيين من الفرنسيين والبريطانيين والايطاليين والسردينيين والجنويين وغيرهم، وقد كان صيد المرجان في سواحل شرق البلاد، وهي من أغنى المناطق التي تزخر بهذه الثروة ويتم صيده في السواحل الممتدة ما بين عنابة والقالة، ثم امتد إلى بجاية نهاية القرن 18م، ففي سنة 1535م سمح السلطان العثماني للفرنسيين بصيد المرجان والأسماك في الجزائر وتونس، وبموجب ذلك حصلت مرسيليا على نشاط مربح بفضل الامتيازات الإفريقية المستغلة من طرف الشركة الملكية الإفريقية، وقد شمل نشاطها أساسا على التجارة الخارجية وصيد المرجان[2] .

اعتبر المرجان عملة للتداول في المبادلات التجارية للحصول على منتجات أخرى مثل التوابل والحديد وغيرها، أما عن فترة صيده فهي في شهر مارس إلى سبتمبر لهدوء البحر، وقد قدرت الكمية المستخرجة سنويا بحوالي 1000 قنطار، في تقرير كتبه السيد فريزر القنصل البريطاني في الجزائر بتاريخ 19 فبراير 1768، أشار أنه كان للفرنسيين امتيازات واسعة لصيد المرجان وغيره في الجزائر، ومقابل ذلك يدفع الفرنسيون ضريبة سنوية إلى داي الجزائر[3].

---

[1] – جون أندري بيوسونال، **رحلة إلى أيالة الجزائر**، تر: د/ لخضر بوطوبة، الجزائر، 2023، ص180–181.

[2]– عز الدين بلعيدي، "**التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي مرسلي الله، تيبازة، مجلد03، ع01، 2023/04/30، ص06.

[3]– نفسه، ص06.

كانت الشركة الملكية الإفريقية تستعمل من أربعين إلى خمسين مركبا وتستخرج ما بين 100 و120 صندوق، يزن الصندوق ما بين 150 و200 رطل وقد ذكرت الشركة نفسها أن مرجان الجزائر كان أفضل أنواع المرجان من حيث اللون والجودة، أما الجزائر فإن نصيبها من المرجان لم يتجاوز الصندوقين اللذين يدفعان إلى الداي سنويا[1].

كما استطاعت فرنسا أن تستغل في عصر – البيلربايات– الصداقة التي تربطها بالدولة العثمانية، ففي عام 1561 حصلت من الباب العالي على إذن لصيد المرجان في سواحل عنابة (الشرق الجزائري)، كما حصلت منذ عام 1578 على حق صيد المرجان خليج الشتورة (سطورة)[2].

إن فرنسا الدولة الوحيدة التي حصلت على إمتياز صيد المرجان قبل الثورة الفرنسية والتي كانت في ولاية قسنطينة، وذلك شبه مجاني، واحتفظت بحامية في منطقة القالة بقرب من عنابة، كانت فرنسا تستغل الفرصة عندما تكون الإيالة في حروب وخصومات مع دوليات أخرى فتبالغ في التودد للجزائر بواسطة قناصلها الذين يتصنعون كفاءة عالية، ويحافظون جدا على مصالح بلادهم، حيث يقذفون الهدايا والرشاوي لكي يكون لهم نفوذ لحكومة الداي.[3]

4.1. التعاون البحري:

وقد اكتست العلاقات الجزائرية الفرنسية طابعها الدولي البارز، كحدث عالمي، وانطلاقها العملي المباشر، بحلول خير الدين بربروس رئيس دولة الجزائريين، على رأس جزء كبير من بحريته، بمرسيليا، يوم 5 يوليو 1543م، حيث استقبل استقبالا فاخرا، وقد كان ذلك

---

[1]– عز الدين بالعيدي، المرجع السابق، ص07.

[2]– **امتياز صيد المرجان:** وهذا الامتياز لا يشكل في حد ذاته عنصرا جديدا في العلاقات الجزائرية الأوروبية، إذ نجد أن أمير بجاية والسلطان الحفصي أبي عبيد الله منحا للجنويين امتياز اصطياد المرجان على السواحل الشرقية الجزائرية، وأن المرسليين قد حصلوا على هذا الامتياز من شيوخ منطقة عنابة مقابل عوائد يدفعونها. **أنظر:** عياشي بلقاسم، "**تأثير مسألة القرصنة والأسرى في العلاقات الجزائرية الأوروبية من القرن 16– 19م**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، سكيكدة، الجزائر، 2023، مج17، ع01، ص853–854.

[3] – بن حادة مصطفى، **نظرة بعض القناصل الأمريكيين للعلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني**، جامعة تيارت، ص130.

بطلب من ملك فرنسا، فرانسوا الأول المستنجد بالجزائر ضد الإمبراطور الألماني، ملك إسبانيا وهولندا، وأمريكا اللاتينية.... وغيرها شارلكان وملك انجلترا، هنري الثامن اللذين كانا يهددان فرنسا، وقد حرصت فرنسا على توطيد علاقاتها برؤساء دولة الجزائر والاستنجاد بهم، بدءا من خير الدين وصولا إلى الداي شعبان[1] (1688/ 1695م)، بل وحتى فيما بعد بكثير، حيث كانت الجزائر تمارس بفضل قادتها البحريين ضغطا على أوروبا كان في صالح فرنسا، خاصة أن ذلك حدث في وقت كانت فيه الأمة الفرنسية مهددة، من شرلكان وهانري الثامن بالخطر، وبفضل تلك العلاقات مع الجزائر أنقذ فرانسوا الأول عرشه وحفظ شعبه من الخراب[2] .

إضافة إلى ذلك استنجد هانري الثاني بن فرانسوا الأول بالبايلرباي صالح رايس[3] وهو أحد خلفاء خير الدين سنة 1552، وأنجده أيضا ضد نفس العدو دائما: فيليب الثاني، ابن شارلكان، ويقول دي غرامون: وفي سنة 1552، أرسل الملك هانري الثاني مبعوثه الخاص، الفارس دالبيس، لدعوة صالح رايس إلى محاصرة الشطوط الاسبانية وقد أجاب صالح رايس بايلرباي الجزائر، طلب ملك فرنسا (هانري الثاني)، وحل بميروقة في يونيو 1553، على رأس أربعين سفينة حربية وأرسى بها[4]، وفي هذه الأثناء أرسل بأسطوله لمساعدة الفرسيين،

---

[1] – الداي شعبان: عقدت الجزائر إتفاقية سلم وتجارة مع فرنسا في سبتمبر 1688م، وعندما تولى الداي شعبان الحكم كان أهم ما يؤرقه هة إيجاد مداخيل مالية لخزينة الإيالة لتغطية مرتبات الجيش وقد نجح في تجاوز ذلك العجز وفي أواحر حكمه اضطربت أحوال تونس مما استدعى الجزائر، حيث توجه نحوها الداي شعبان وهزم قوات الباي محمد المرادي ونصب ابن شكر بايا عليها، وعاد بغنائن كثيرة كانت سببا في نشوب خلاف بينه وبين خليل حاكم طرابلس الذي فر من أمامه ولم يحصل على الغنائم التي كان يريدها، وبذلك أصبح الداي شعبان السيد الأول على إيالات شمال إفريقيا بلا منازع عليه يحصل على لقب بايلرباي. ينظر: عبد القادر صحراوي، محمد عطية، **مشروع توحيد الإيالات المغاربية في عهد الداي شعبان 1688–1695م**، الحوار المتوسطي، ع1، مج1، الجزائر،2017، ص ص 547–563.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج2، ط1، دار الأمة، الجزائر، 1985، ص13.

[3] – صالح رايس: عسكريا على يد خير الدين باشا، ويعتبر أحد القادة والرياس الذين رفعوا راية الجهاد، تولى شؤون أيالة الجزائر سنة 1552، وشرع في حملاته على إمارة توقرت وورقلة، وحارب الإسبان لاسترداد بجاية، وخاض معارك بحرية في البرتغاليين في بادس، وتصدى للسعديين في المغرب، ورسم الحدود الجزائرية الغربية، ليموت سنة 1556، بالطاعون وهو في طريقه لحملته على وهران. ينظر: "**صالح رايس بطل الوحدة والجهاد 1552–1556**"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، مج2،ع2، المدية، ص ص90–106.

[4]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص14.

أما المؤرخ السويدي ريفتيليوس فيعطينا صورة دقيقة تكاد أمامنا نابضة بالحياة، فيقول: (بينما كان صالح رايس في طريقه من العاصمة إلى بجاية في إحدى محاولاته لطرد الإسبان منها، إذا بسفن مسرعة وراءه تلحق به ... وعلى رأسها رئيس قساوسة دير كابوا، حاملا رسالة فيها طلب نجدة ملك فرنسا، الذي كان غارقا في حرب شعواء، شنها عليه فيليب الثاني ملك إسبانيا)[1].

ولا ننسى أيضا في آخر سنة 1689 استند لويس الرابع عشر (الملك الشمس) ملك فرنسا برئيس دولة الجزائريين الداي شعبان، ضد كل من انجلترا وهولاندا مجتمعتين، فطلب منه أن يعلن حربا على كل من الدولتين اللتين كانتا تهددان فرنسا، ويقول غالبير: وفي تلك الظروف المضطربة، التي ساد فيها الهرج في أوروبا، كانت فرنسا تبحث عن سند لها في الجزائر.[2]

5.1. المبادلات التجارية:

ومن أهم المبادلات التجارية القائمة بين الجزائر العثمانية وفرنسا في القرن السادس عشر المنسوجات المصنوعة من الصوف، والمنسوجات الحريرية، والأجواخ الأوروبية، ومختلف الأثواب التي كانت تستعمل في المصانع المحلية، والعطور والجلود والورق والقصدير والصلب، كما تحصل على العملات الفضية بوجه خاص، والتي كان يعيفها السلطان العثماني من رسوم الدخول، بإضافة إلى المعادن كالحديد والنحاس والبارود والرصاص والكبريت، والمواد الكيمياوية والمجوهرات، والكريستال والمرايا والساعات، فضلا عن بعض المواد الغذائية كالسكر والقهوة والجبن والجوز وغيرها من المواد الأخرى، وكان يصدر الحرير، والأقمشة والصوف والقطن والقمح، وزيت الزيتون، والزبيب، والخيوط والمنسوجات القطنية والحريرية، كالتوابل والبهارات والفلفل، والعقاقير والعطور والصباغ وبعض الفواكه كعنب دمشق والمشمش والمعادن الثمينة وغيرها من المواد الأخرى.[3]

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص17-18.

[2]- نفسه، ص19-20.

[3] - محمد الصالح بالخير، المرجع السابق، ص105.

أما بالنسبة للجزائر فيعتبر المرجان من الثروات البحرية التي مثلت فرعا أساسيا في التجارة الدولية والملاحظ أنه حظى باهتمام الفرنسيين وغيرهم، وقد كان صيد المرجان في سواحل شرق البلد، وهي أغنى المناطق التي تزخر بهذه الثروة، وهي سنة 1535 سمح السلطان العثماني للفرنسيين بصيد المرجان والأسماك في الجزائر وتونس، وبموجب ذلك حصلت مارسيليا على نشاط تجاري مريح ومميز بفضل الامتيازات الإفريقية، واعتبر المرجان عملة للتداول في المبادلات التجارية للحصول على منتجات أخرى مثل التوابل والحديد، أما عن فترة صيده فهو شهر مارس إلى سبتمبر لهدوء البحر.[1]

تكاد العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تنحصر أساسا بين موانئ الجنوب الفرنسي وموانئ بايلك الشرق حيث تمركزت المؤسسات الفرنسية، ورغم طول الساحل للإيالة إلا أنه يتضح من خلال الكتابات أن الموانئ المهيأة للحركة التجارية من الغرب إلى الشرق محدودة، وبما أنها حلقة وصل بين أوروبا والإيالة كان النقل البحري متفوقا على النقل البري، ومن أهم تلك الموانئ التي كان لها دور كبير في الحركة التجارية نذكر: هنين، المرسى الكبير، وهران، تنس، الجزائر، جيجل، ستورا، القالة[2] .

ارتبطت الجزائر وفرنسا بالميدان التجاري، وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين البلدين فترة من الزمن فسار بها نحو إتباع سياسة مرنة وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين، وكان بعض كبار تجار مرسيليا يشيرون على حكومتهم بسلوك السياسة المرنة مع دولة الجزائر، فقد أصبحت غرفة مرسيليا تشرف على إدارة هذه العلاقات، كما كان لها التفوق على بعض ميادين السياسة الفرنسية ذاتها إذ كانت تتمتع بحق القناصل في الجزائر[3].

[1] – عز الدين بالعيد، المرجع السابق، ص106.

[2] – محمد بن سعيدان، **علاقات الجزائر مع فرنسا 1070-1170هـ/1659-1756م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 1432-1433هـ/2011-2012هـ، ص97.

[3] – محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-183م**، مطبعة دحلب حسين داي، الجزائر، 1994، ص12

إن أول من حصل على احتكار صيد المرجان هو توماس لنش[1] الذي عرفت الشركة المؤسسة لهذا الغرض باسمه، وهو أحد البحارة الذين تعرفوا على المياه الجزائرية، وعلى ساحل المرجان قبل 1547م، أي قبل أن تظهر شركته إلى حيز الوجود، سرعان ما أدرك هذا البحار أهمية الثروات التي تزخر بها الشواطئ الجزائرية، فأصبح وبعد مجهودات كبيرة بذلها هذا الشخص قصد الحصول على رخصة احتكار لصيد المرجان، تمكن في الأخير من الحصول على موافقة الباب العالي التي تلتها موافقة الجزائر، ويعود الفضل في هذا المكسب كما يبدو إلى تدخل علج علي[2]، الذي كان على صلات طيبة بتوماس لنش، وبعد أن تحصل على حق ممارسة صيد المرجان وأنشأ أسس بمدينة مرسيليا "شركة المرجان الكبرى لمياه عنابة"، حيث نجحت فرنسا بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية بتأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان " شركة لانش"[3] عام 1561م شريطة عدم تسليح المراكز بالسواحل، والتعهد بدفع ضريبة سنوية "اللزمة"[4] تقدر بألف وخمسمائة écus إلى الحكومة الجزائرية[1].

---

[1]– **توماس لنش** : من أصل كورسيكي استوطن مدينة مرسليا، وبعد أن أحرز على موافقة الباب العالي والجزائر معا طلب من الحكومة الفرنسية حق المواطنة أو التجنس حتى يحظى بحمايتها وبمساعدتها، وهو من صاحب شكة الاحتكار صيد المرجان لنش. **أنظر:** عائشة غطاس، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619– 1694**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، مولاي بالحميسي، الجزائر، 1985، ص158.

[2]– **علج علي:** ولد علج علي في 152م، في منطقة كلابارايا في جنوب إيطاليا، أسر حين ذهابه إلى نابولي للدراسة وأتى به إلى الجزائر في حوالي 1536م، بقي عدة سنوات يجدف في سفن الجزائر ثم دفعته الرغبة في الانتقام من أحد خصومه إلى اعتناق الإسلام، وتدرج بسرعة في سلم المسؤوليات إلى أن أصبح من رياس البحر المشهورين في 1565م عينه السلطان على رأس إيالة طرابلس الغرب، وفي جوان 1568م عين بيلرباي الجزائر خلفا لمحمد باشا بن صالح رايسوفي 1571م غادر الجزائر للقيام ببعض العمليات في شرقي البحر الأبيض المتوسط ثم التحق بالأسطول العثماني للمشاركة في معركة ليبانت، عينه السلطان بعد هذه المعركة البحرية في منصب كابودان باشا وبقي فيها من 1571م إلى حين وفاته في 1587م. **أنظر:** حمزة إسحاق زيتوني، **البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية 1519– 1800م**، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2012م، ص26.

[3]– **شركة لانش** : هي شركة صيد المرجان الفرنسية، منحتها الحكومة الجزائرية رخصة لإنشاء مراكز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية مقابل دفع ما قيمته 30 ألف دولار أو ما يعادل 5000 جنيه إنكليزي، واشترطت الدولة الجزائرية على هذه الشركة أن لا يكون فيه سلاح وأن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية أبدا. **أنظر:** عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص93.

[4]– **اللزمة:** أو المعونة هي بمثابة خراج أقرته الأحكام الإسلامية وغالبا ما تكون مفروضة على جميع القبائل الواقعة تحت نفوذ القياد والمتعاملة معها، تتباين كميتها حسب المناسبات ويتقاضاها القياد كلما دعت الضرورة وذلك بتكليف شيوخ

إضافة إلى عقد اتفاقية الشراكة والتعاون بين الجزائر وفرنسا في المجال التجاري مثل معاهدة امتياز استغلال حصن الباستيون التي أبرمت في 7 جويلية 1640م وقد منحت السلطات الجزائرية تسهيلات للفرنسيين، بفضل هذه التسهيلات وصلت العلاقات بين البلدين إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية وذلك باعتراف الإيالة الجزائرية بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت تحت حصار أوروبا المحكم، تطورت العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى أن منحت الجزائر الحكومة الفرنسية قروض دون فوائد لشراء الحبوب الجزائرية ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل سعت الحكومة الجزائرية إلى فتح الموانئ أمام التجار الفرنسيين بعدما أغلقت في وجههم الأسواق الأوروبية[2].

2. نشأة العلاقات الانجليزية مع إيالة الجزائر

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى بداية العلاقات الانجليزية مع إيالة الجزائر في العهد العثماني على الصعيد السياسي والتجاري .

2-1: العلاقات السياسية

تعود أولى الاتصالات الرسمية بين سلاطين الدولة العثمانية وملوك انجلترا إلى تلك الرسالة التي بعثها السلطان العثماني "مراد الثالث"[3] إلى الملكة "إليزابيث" بتاريخ 20 مارس 1579م، والتي تضمنت موافقة السلطان العثماني على تقديم امتيازات واسعة للإنجليز في الأقاليم العثمانية 55، وقد كانت ذات طابع تجاري وهذا مقتطف منها: "... بلادنا كانت

الدواوير بجمعها وتستند على مبدأ المحافظة على قوة الجماعة الإسلامية لتموين الجند في الأرياف، وقد جرت العادة أن= = يكون استخلاص اللزمة مرتين في السنة، فعرفت لدى السكان بلزمتي الربيع والشتاء. **أنظر**: ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص335.

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص160-161.

[2]- الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأباعاد**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 1996م، ص65.

[3]- **مراد الثالث:** هو السلطان مراد بن سليم الثاني بن سليمان القانوني بن سليم الأول بن بايزيد الثاني بن محمد الفاتح بن مراد الثاني بن محمد الأول جلبي بن بايزيد الأول بن مراد الأول بن أورخان غازي بن أرطغل السلطان الثاني عشر من سلاطين الدولة العثمانية، تولى الخلافة عام 982هـ/1574م بعد وفاة أبيه حتى وفاته سنة 1595م، وبعد أن تولى السلطة أمر بمنع شرب الخمر، ولكن الثورة الإنكشارية أجبرته على ترك هذا القرار، كما قام بقتل إخوته ليأمن على نفسه من النزاع على الملك وكان ذلك قد أصبح عادة تقريبا وخلفه ابنه السلطان محمد الثالث. **أنظر**: محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص165.

دائما مفتوحة لكل أعدائنا وحلفائنا، لكن بعدما أعلمنا بأن سيادتكم ترغب في بناء علاقة وطيدة معنا، فإن بلادنا ستبقى دائما مفتوحة لمواطنيكم ... وأن سفنكم التجارية سواء الكبيرة أو الصغيرة منها ستكون آمنة في نطاق سيطرتنا، عند قدومها ثم عودتها إلى انجلترا ثانية... وإن لتجاركم الحرية في القدوم والعودة مرة ثانية إلى أوطانهم، لهم الحق في تحميل ما يشاؤون من سلع كباقي المسيحيين، شرط عدم الإخلال بالنظام ..."، وقد رحبت الملكة الانجليزية بهذه الرسالة وردت عليه برسالة مماثلة بتاريخ 25 أكتوبر 1579م، وقد دعى السلطان العثماني منح التجار الانجليز المزيد من الحرية التجارية، وإن كان بمقدوره التدخل لتحرير الأسرى يستغلون كمجدفين في السفن العثمانية أو الأقاليم التابعة للإمبراطورية، وقد كانت أولى الإشارات لتطور العلاقات بين الطرفين، والتي أعطت للإنجليز دفعا قويا للولوج إلى العالم المتوسطي[1].

تطورت العلاقات العثمانية الإنجليزية لعد المعاهدة المعقودة بين السلطان العثماني مراد الثالث وملكة إنجلترا إليزا بيت وتبودلت الرسائل بيتهما وتوافدت وفود منها إلى البلاط العثماني ويستدل من ديباجة الخطاب السلطاني المرسل إلى الملكة مدى ما وصلت إليه هذه العلاقات بين الطرفين والتطور الحاصل فيها، وقد صدر الخطاب بناء على الرسالة التي أرسلتها الملكة إلى السلطان توقفت فيها عند عدد من المسائل التي تخص الطرفين، وتشير الملكة في البداية إلى النزاع الحاصل بينهما وبين ملك الإسباني.

والحقيقة أن العداء المستفحل بين إنجلترا وإسبانيا دفعت ملكة بريطانيا إلى التقرب أكثر من الدولة العثمانية بغية إيجاد منافذ تجارية جديدة وحماية مصالحها التجارية في البحر المتوسط، كما أن الدولة العثمانية كانت تستثمر علاقتها الودية مع إنجلترا لصالحها وترى في إنجلترا حليفة لها اتجاه عدوتها المشتركة إسبانيا.[2]

[1] – مشوشة سمير، "**ثنائية الجزائر– أوروبا– بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي**"، مدارات تاريخية، مج1، ع3، دورية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، سبتمبر 2019، ص292.

[2] – خالد أرن، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات، مركز الأبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2019، ص265.

2.2: العلاقات التجارية

منذ بدء العلاقات بين الطرفين أخذ كل طرف يربط علاقات تجارية تسمح له بالحصول على ما يحتاجه من نظيره الآخر فكانت كل من الجزائر وانجلترا يستوردان ما هما بحاجة إليه وما يتوفر لدى الطرف الآخر فقد كانت الجزائر تستورد من انجلترا وبالضبط من لندن كل من مادة الحديد والرصاص والقصدير وأنسجة قطنية ملح البارود وأجواخ وخلّ أغطية ...الخ[1]، بالنسبة للقطاع الحربي فكانت تجلب منها قطع العتاد البحري من سفن وقطع الغيار وغيرها من مستلزمات الحرب البحرية[2].

أما بخصوص انجلترا فقد كانت تستورد من الجزائر بعض المواد الأولية كان أهمها: مادة الشمع والجلود بأنواعها وكذا الحبوب مثل القمح الصلب الطليعة فيما يخص صادرات الجزائر نحو انجلترا وهذا لجودة المنتوج، وكانت تستورد أيضا الصوف وريش النعام الذي يحضر من نواحي ورقلة بالإضافة إلى الأغنام ...الخ[3].

كما عمدت انجلترا إلى تصدير بعض المنتوجات الإسبانية إلى الجزائر في فترة الحرب التي كانت قائمة بين الجزائر وإسبانيا مثل أجواخ إسبانية وريالات إسبانية ...الخ، وكذلك المواد المصنعة التي كانت تصدرها الجزائر إلى انجلترا فهي عطر الورد الذي اشتهر به برج حمزة وبعض الحلي التقليدي كذلك، وأضافت في الفترة الأخيرة الجزائر إلى قائمة مستورداتها من لندن كل من الحرير والفواكه المجففة والكبريت وبعض أنواع الخمور، أما انجلترا فقد تطلعوا إلى إضافة المرجان من الشرق الجزائري إلى مستورداتهم من الجزائر وكذا مادة التين المجفف زيت الزيتون، وعليه يمكن القول أن أهم واردات الجزائر من الدول الأوروبية عامة وانجلترا خاصة عبارة عن مواد نصف مصنعة وأخرى مصنعة[4].

ومن هنا نستخلص أن العلاقات القائمة بين كل من فرنسا وانجلترا مع إيالة الجزائر خلال العهد العثماني ونشأت تحت مظلة الدولة العثمانية، وبدأت سليمة وهادئة لتعرف فيما

---

[1]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص233.

[2]– محرز أمين، **الجزائر في عهد الأغوات 1659–1671م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008، ص138.

[3]– نفسه.

[4]– نفسه.

بعد تقلبات وتعقيدات كانت معقدة، حيث شهدت هذه الفترة تبادلا بين فترات الصداقة والتوتر، حيث كانت الدول الأوروبية تسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة، بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية، وقد تميزت العلاقات الاقتصادية بالتنافس الشديد على السيطرة على التجارة والموارد الطبيعية في الجزائر، في حين شهدت العلاقات العسكرية فترات من التوتر والصراع، حيث استخدمت القوى الأوروبية القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في المنطقة.

الفصل الأول: أسباب التنافس الفرنسي الإنجليزي على الجزائر

1. مكانة الجزائر وشخصيتها الدولية

1.1. المكانة سياسية

2.1. القوة البحرية

3.1. الموقع الاستراتيجي

2. الصراع التقليدي بين فرنسا وإنجلترا

1.2. سعي فرنسا وإنجلترا للسيطرة على المنافذ البحرية

2.2. التنافس على تجارة الغنائم البحرية

3.2. تعرف فرنسا إلى ضائقة اقتصادية

4.2. الثورة الصناعية والتفوق الأوروبي

1. مكانة الجزائر وشخصيتها الدولية:

اكتسبت الجزائر خلال الفترة العثمانية أهمية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، أكسبتها مكانة لدى الدولة العثمانية إذ كانت تتمتع باستقلال مكنها من ربط علاقات مع دول العالم وهذا ما جعلها محل أطماع الدول الأوروبية التي سعت لأضعافها بتفعيل أزمات لها، خاصة وأنها أصبحت محل أنظار القوى الأوروبية ومحطة تنافسية لكل من فرنسا انجلترا، أين سعت كل منهما إلى أن تظفر بها من أجل تحقيق غاياتها سواء كانت سياسية أو عسكرية واقتصادية على حساب الجزائر العثمانية. وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

بحلول القرن السابع عشر الميلادي ظهر التنافس الفرنسي الانجليزي بوضوح في البحر الأبيض المتوسط، فقد حاولت كل دولة مد نفوذها إلى ساحل شمال إفريقيا بعد ان فرضتا سيادتهما على مناطق حيوية به، وقد تركزت أطماع لدولتين على الجزائر، كونها مشرفة على منطقة استراتيجية جد هامة، وغنية سوف تفتح لهما المجال واسعا لإنشاء نفوذ عسكري في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تكون منطلقا لهما إلى بقية الأقطار الأخرى[1].

وقد تميز تنافس الدولتين بكونه صراعا حادا، متنوعا بعوامل تاريخية واستراتيجية ورغم هذا التنافس على الجزائر، فإنه لم يؤد إلى الاصطدام العسكري بين القوتين الأوروبيتين، وانتهى النزاع بتغلب فكرة الوفاق الأوروبي، الذي ترتب عنه اتفاق القوى الأوروبية الكبرى، ومنها بريطانيا وفرنسا في مؤتمر فيينا، حيث اتفقت فرنسا وبريطانيا ولو مؤقتا حول هدف واحد مشترك في علاقتهما مع الجزائر، التي اعتبرت العدو المشترك الذي يهدد الملاحة في

[1]– صلاح العقاد، **تاريخ المغرب، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1962م، ص20.

البحر الأبيض المتوسط، وخطرا حقيقيا يخل بالتوازن، ويقف في وجه امتداد النفوذ الحضاري لأوروبا المسيحية في منطقة المتوسط[1].

1.1. المكانة السياسية:

ظلت الجزائر تتمتع بشخصية قانونية في إطار العلاقات مع الأوروبيين وطابع الشخصية الدولية الفذة والوجود الدولي البارز والدور العالمي[2]، إذ ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة بعلاقاتها الخارجية المتنوعة، سواء كانت مع أقرانها من الإيالات العثمانية أو الدول الأوروبية المجاورة[3]، هاته الأخيرة التي كان يدفعها الحقد الصليبي، لذلك كانت الدول الأوروبية تناصب العداء للجزائر منذ القدم هذا من جهة[4].

ومن جهة أخرى فقد كانت الجزائر أقوى دول المغرب، نظرا لامتدادها البحري والبري وقوتها الاقتصادية فكانت علاقاتها واسعة المدى والأكثر تأثيرا في الحرب والسلم أين أكسبها سمعة لدى الدول الأوروبية التي كانت تدفع الضرائب المختلفة ترضية لها وكسبا لصداقتها[5].

أما الوضعية القانونية العالمية للدولة الجزائرية من خلال ولائها للخلافة العثمانية فقد جعلها دولة أكثر تفاعل مع العلاقات الأوروبية الإسلامية، إذ كانت تمثل نفسها في جانب وتمثل الخلافة في جانب آخر[6]، ونظرا للمسؤولية الملقاة على عاتقها بحكم موقعها وكونها عرضة وهدفا للهجمات المتتالية، فقد أصبحت ذات سلطة بل هي الحكم في البحار مما تطلب منها تكاليف وبالتالي يستلزم فرض ضريبة على الدول التي تسعى لضمان أمن سفنها

---

[1]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص21.

[2]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص50–51.

[3]– خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للطباعة والنشر، الجزائر، ص25.

[4]– شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ج2، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، 1997م، ص515.

[5]– يحي بوعزيز، **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص53.

[6]– يحيى بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية بدول ومماليك أوروبا**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 1980، ص107.

وضمان أمنها في حد ذاته[1]، ولم تكن الدولة الجزائرية تطلب المال بالضرورة بل كانت تفضل العتاد وترفض المال وقد جسدت قوة الدولة الجزائرية في تعليق لدوغرامون يقول: " ... لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رعب النصرانية ومصدر خوفها وضعفها فلم تنتج دولة واحدة من ملاحقة البحارة الجزائريين، بل خضعت لهم ودفعت بذلك لضريبة المذلة السنوية، فثلاث أرباع أوروبا كانت تدفع الضريبة"[2].

2.1. القوة البحرية:

إضافة إلى أن الجزائر كانت قاعدة لأعمال الجهاد منذ تأسيسها[3]، وقد بلغت البحرية الجزائرية أوجها في النصف الثاني من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ميلادي، حيث امتد نفوذ الجزائر البحري، من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلنطي وصولا إلى بريطانيا، واستكلندا إلى جزر الكناري، والأزوريس[4].

ولهذا فإن الدول الأوروبية كانت مرغمة على دفع الضرائب والهدايا وبخصوص الدول التي كانت تدفع الضرائب نذكر منها على سبيل المثال: الولايا المتحدة الأمريكية، هولندا، البرتغال، السويد، النرويج والدانمارك تدفع ضريبة كل عامين، فرنسا انجلترا، اسبانيا تدفع الهدايا دوريا للدايات وأعضاء الديوان عند إبرام المعاهدات أو تعيين القناصل[5].

---

[1]– وليام سبنسر، المرجع السابق، ص151.

[2] – De Grammont. H D, **Histoire D'Alger, Sous la Domination Turque 1515-1830**, Event Larousse Editeur, paris, 1887, p1-3.

[3]– أحمد شريف الزهار، **مذكراته**، تح: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص21.

[4]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص53.

[5]– نفسه.

ويتضح لنا أن قوة البحرية الجزائرية في العهد العثماني تعود إلى عدة أسباب منها:

– موقع الجزائر وطبيعة سواحلها المفتوحة على أوروبا والمتحكمة في الحوض الغربي للمتوسط على امتداد 1200 كليومتر .

– الظروف الدولية الملائمة للتنافس بين الدول الأوروبية المنجزة على ذلك من صراع وتوترات مثل العداء بين فرونسوا الأول والامبراطور شارل الخامس[1].

– تجنيد الأوروبيين في البحرية الجزائرية المعروفين بالأعلاج.

– الانتظام والتمويل في العمليات الحربية حيث أصبحت الطريقة الجزائرية في الجهاد البحري والتنظيم مثال يحتذى به.[2]

ويجمع المؤرخون الأوروبيون والأمريكيون على أن البحرية الجزائرية كانت منظمة أحسن تنظيم، والجزائر كانت تستعمل نفوذها البحري بدافع الوعي بمسؤوليتها الدولية عن الأمن والسلم في البحر، الذي كان بحرها وكانت تصارع الدول الكبرى وتفرض عليها معاهدات السلم وتفرض أيضا الضرائب الباهظة، وكانت تسمى في ذلك الوقت بالجمهورية في كثير من الاتفاقيات، هذا منذ بداية القرن الثامن عشر[3].

ومن خلال ما تم ذكره يتضح لنا أن البحرية الجزائرية كانت الرائدة في البحر الأبيض المتوسط ومهابة حتى من الدول الكبرى مثل: اسبانيا، وكانت بمثابة شوكة في حلق الدول الأوروبية لأنها أرغمتها على دفع الضرائب.

---

[1]– ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط2، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2012، ص141.

[2]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص69.

[3]– نفسه.

3.1. الموقع الإستراتيجي:

في القرن التاسع عشر كانت فرنسا وبريطانيا تتنافسان على التوسع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت الجزائر تحظى بأهمية استراتيجية كونها نقطة تلاق للمصالح الاستعمارية في المنطقة، وكذا السيطرة على المنافذ البحرية كان للجزائر موقع استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، مما جعلها محطة هامة للتجارة البحرية والسيطرة على الممرات المائية في المنطقة، وكانت هناك صراعات إقليمية بين القبائل الجزائرية والدول المجاورة، مما دفع فرنسا وبريطانيا للتدخل لحماية مصالحهما في المنطقة[1].

أما فيما يخص المصالح الاقتصادية فكانت الجزائر تمتلك موارد طبيعية غنية مثل القمح ولصوف أي الموارد الزراعية، وكانت هذه الموارد محفزا للتنافس بين الدولتين للحصول عليها، السيطرة على السوق الاستعمارية حيث كانت الجزائر تعتبر سوقا مهمة للمنتجات الزراعية والصناعية، وكلا الدولتين فرنسا وانجلترا كانتا تسعيان للسيطرة على هذا السوق واستغلاله لصالحهما.[2]

2.الصراع التقليدي بين فرنسا وإبريطانيا:

أدى الصراع التقليدي بين فرنسا وبريطانيا حول الاستيلاء على مناطق النفوذ في الحوض الغربي للمتوسط وساحل شمال إفريقيا إلى استيلاء انجلترا على مضيق جبل طارق في مطلع القرن الثامن عشر، ووجودها في المنطقة شكل خطرا على مصالح فرنسا، كل هذا

[1]– عبد الوهاب العرابي، **المغرب العربي والدولة العثمانية في القرن 19**، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص92.

[2]– محمد أمين، **المغرب الأقصى والشرق الجزائري في العصور الإسلامية والعثمانية**، دار المعارف، ، 1996، ص102.

جعل فرنسا تنظر إلى الجزائر على أنها القاعدة البحرية الأمامية التي تساعدها على حماية مصالحها من جهة والقضاء على التفوق الانجليزي من جهة أخرى[1].

التوسع الاستراتيجي كانت فرنسا وبريطانيا تتنافسان على التوسع الاستراتيجي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السيطرة على الجزائر كانت تعني السيطرة على منطقة استراتيجية هامة في هذا السياق، المنافسة العسكرية كانت كلا الدولتين تسعيان لتعزيز تواجدهما العسكري في المنطقة وتوسيع نفوذهما العسكري، الجزائر كانت محطة لهذه المنافسة حيث كانت معركة السيطرة عليها تعتبر جزءا من صراعاتهما العسكرية[2].

فقد كانت كل من فرنسا وانجلترا تسعيان للسيطرة على الموارد الطبيعية التي كانت تمتلكها الجزائر بشكل هائل تشمل الموارد الزراعية الوفيرة، كلا الدولتين تتطلعان للاستفادة من هذه الموارد لتحقيق مكاسب اقتصادية واستراتيجية.

تمتلك الجزائر موقع استراتيجي مهم جعلها ملتقى الطرق والقوافل التجارية فهناك طريق التل عبر المناطق الشمالية من قسنطينة شرقا إلى تلمسان غربا، وطريق الصحراء من وادي سوف إلى منطقة توات، بالإضافة إلى المسالك التي تربط هذين الطريقين الرئيسيين تنتهي عند المدن الساحلية أين يكون الاتصال عن طريق البحر بأوروبا وطرق عابرة للصحراء نحو بلاد السودان انطلاقا من توات، ومن منطقتي ميزاب وورقلة[3] .

[1]- شارف رقية، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني 1519-1830م**، مطبوعة بيداغوجية، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، الأغواط، 2022-2023م، ص74.

[2]- نفسه، ص59.

[3]- نفسه، ص49.

1.2. سعي فرنسا وإنجلترا السيطرة على المنافذ البحرية:

إضافة إلى سيعيهم للسيطرة على المنافذ البحرية، إذ كانت الجزائر تمتلك سواحل طويلة على البحر الأبيض المتوسط، وكانت هذه المنافذ البحرية تعتبر مهمة للوصول إلى أوروبا والشرق الأوسط، سيطرة الدولة الفائزة على هذه المنافذ كانت لها تأثير كبير على التجارة والنقل البحري، وكذا التأثير الجيوسياسي كانت الجزائر تشكل نقطة استراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وكانت قاعدة للنفوذ والتأثير في المنطقة بأسرها، سيطرة فرنسا أو بريطانيا على الجزائر كانت تعني التاثير الكبير على السياسات والمصالح في المنطقة[1].

الجزائر محطة توقف ضرورية للأساطيل الانجليزية في البحر المتوسط بحكم موقعها وسط إيالات شمال إفريقيا خاصة أنها تمكن من إقامة محطتين في غرب المتوسط (جبل طارق وتطوان)، وذلك ما سيزيد في دعم موقعها وموقفها في الملاحة الدولية، فالجزائر في الكتابات الإنجليزية للقرن 17م تعد جوهرة ومدينة غنية، حتى ظهر بعض الأسرى سباقين بمشاريع واقتراحات لاحتلالها برا وبحرا أمثال فرانسيس نايت، وما يمكن أن تحققه هذه المنطقة لصالح انجلترا، كما أن أوليات الاهتمام بالمسائل التجارية ليس معناه إهمال شؤون الأسرى الانجليز[2].

---

[1]– عبد الرحمن عبد القادر، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الكتب العلمية، الإسكندرية، 1994، ص58.

[2]– بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564–1830م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010–2011، ص33–34.

إن أهمية الجزائر الجغرافية، السياسية والتجارية قد جعلت بريطانيا وفرنسا تتنافسان بشأنها غير أن الجزائر قد تعاملت مع كليهما واستفادت من هذه المنافسة، كما تمتعت بريطانيا بامتيازات خاصة لم تتمتع بها فرنسا من قبل[1]،

في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19م انحصرت المستعمرات الفرنسية في العديد من مناطق العالم بعد أن طردت من الهند وكندا، كما أن الهزائم المتلاحقة التي منيت بها في أوروبا جعلت من الضروري لفرنسا أن تتطلع إلى آفاق جديدة واحتلال بلاد أضعف منها قوة، هذا السبب جعل من فرنسا في حالة استعداد لاستعادة هيبتها المفقودة خاصة وأن بريطانيا العظمى كانت قد استحوذت على الهند[2].

وقد دعم نية فرنسا رغبتها في احتلال الجزائر من خلال مؤتمر فيينا الذي عقد عام 1815م من قبل الدول الأوروبية، رغبة الفرنسيين في توثيق علاقات مع الجزائر من أجل تحقيق مكاسب سياسية للدولة الفرنسية تعيد لها بعضا من هيبتها المفقودة، كما أن شارل العاشر كان يرغب في خلق تعاون مع روسيا حتى يتغلب على الهيمنة البريطانية في البحر المتوسط والتمركز في ميناء الجزائر[3].

إضافة إلى رغبة الوزارة الفرنسية في احتلال الجزائر بغية اتخاذها قاعدة للسيطرة على ما أمكن من دول القارة السوداء واستغلال خيراتها الطبيعية الكثيرة[4].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص251.

[2]- أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب- موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص133.

[3]- أديب حرب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847م**، ج1، ص39.

[4]- نفسه، ص40.

أثر الصراع الإنجليزي الفرنسي سلبا على الجزائر حيث التحقت انجلترا بالصراع في البحر المتوسط خاصة بعدما فقدت جزءا كبيرا من مستعمراتها في القارة الأمريكية أواخر القرن الثامن عشر[1].

ومن مظاهر الصراع الانجليزي الفرنسي فرض انجلترا الحصار على السواحل الفرنسية في الفترة 1792-1794م، ولما أرادات الولايات المتحدة الأمريكية أن تقف إلى جانب فرنسا لفك الحصار تفطنت هذه الأخيرة إلى خطورة تغلغل القوات الأمريكية ونفوذها في البحر المتوسط خاصة أنها كانت تسعى إلى عقد معاهدة مع البلدان المغربية لمد وربط نشاطها بمصر وسوريا، وهكذا أصبحت الجزائر بين مد وجزر أمام أطماع الدول الكبرى[2].

2.2. التنافس على تجارة الغنائم البحرية:

كان للجزائر حصة الأسد من نظام القرصنة البحرية، وهو نظام له قوانينه وضوابطه، كان معمولا به في البحر المتوسط، والمحيط من طرف الدول الأوروبية والإسلامية، ولكن عرف في المصادر المحلية بالجهاد البحري، وقد شكل هذا النشاط دخلا أساسيا لخزينة الدولة الجزائرية، خاصة في المرحلة الأولى من العهد العثماني، وبالتحديد من سنة 1580م

إلى نهاية القرن السابع عشر حيث أصبح هذا النشاط مؤسسة ذات طابع تجاري تحتل مكانا مركزيا في حياة الجزائر الاقتصادية.[3]

---

[1]- أرزقي شويتام، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية 1519-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص134.

[2]- شارف رقية، المرجع السابق، ص70.

[3]- المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص486.

وقد ساهمت الغنائم البحرية في خلق الثروة وإفراز فترة من الرخاء والازدهار خاصة خلال سنوات 1580-1644م على يد العديد من رياس بحر مشهورين مثل: مامي أرناؤوط، وجعفر جنويز، سليمان رايس، مراد رايس، مراد قورصو...الخ، وازدهرت فيها ثروتهم، وفرض فيها الأسطول الجزائري نفسه في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث وصلت قوات مراد رايس إلى جزر الكناري 1586م[1].

وقد قدر العدد السنوي للغنائم في الفترة 1611-1625م على سبيل المثال ما بين 70 و100 سفينة أو أكثر، وقد انعكس الرخاء الداخلي خاصة على بعض الملاك الذين امتلكوا القصور والدور والجنات والأحواش، وفي مقدمتهم الأتراك والعلوج والأندلسيون، فطيلة القرن السابع عشر كان الأتراك هم الصورة الغالبة في قوائم الملكيات المحبسة، ثم كان انتقال الثروة من فئة إلى أخرى أمرا حقيقيا[2].

شكلت فترة 1700-1830م فترة تراجع في النشاط البحري والتي كان من أسبابها إبرام الجزائر لمعاهدات سلم مع كل من فرنسا وبريطانيا، ما عدا مالطا واسبانيا والبرتغال، كما نشير إلى أن السلطة قد أوجدت ابتداء من سنة 1765م سجل جزائري رسمي سمي بسجل الغنائم البحرية يقيد كل ما له علاقة بنشاط البحر سنة بسنة، يذكر عدد الغنائم وقيمتها، واسم كل ريس حصل عليها، واسم السفينة التي كان يقودها وأسماء ملاكها، وقد ترجم المسترق الفرنسي دوفو هذا السجل إلى اللغة الفرنسية[3].

[1]- المنور مروش، المرجع السابق، ص 275.

[2]- شارف رقية، المرجع السابق، ص50.

[3]- نفسه، ص51.

3.2. تعرض فرنسا لذائقة إقتصادية:

كان اقتصاد فرنسا متدهورا للغاية، فبلغت ديون فرنسا سنة 1715م ما يزيد عن أحد عشر مليون من الجنيهات، ولم تتخذ أية إجراءات لتسديد هذه الديون على أقساط، وزاد الوضع المالي سواءا لأنها لم تحصل على ضريبة العقار، وكانت الضرائب متنوعة ومتعددة وقع العبء الأكبر منها على كاهل الطبقة الفقيرة، إضافة إلى ضريبة الرأس التي فرضها لويس الرابع عشر[1]، وإبداء فرنسا رغبتها في السيطرة على أموال خزينة الدولة الجزائرية، واستغلال خيرات البلاد الاقتصادية خاصة القمح، بعد أن تفاقمت أزمة الديون وإبداء فرنسا رغبتها في عدم تسديد الديون[2].

قد كانت فرنسا تعاني ضائقة اقتصادية ثقيلة عقب الثورة الفرنسية ونتيجة لذلك مدت يدها تطلب العون الاقتصادي من الجزائر في شكل حبوب تشتريها بأثمان مؤجلة[3]، يضاف إلى ذلك الديون الكبيرة التي استدانتها فرنسا من الجزائر كمساعدات فقد أصمت الحكومة الفرنسية أذنيها طويلا أمام مطالب الحكومة الجزائرية بأموالها وديونها المستحقة[4].

وقد لعب التجار اليهود دورا خبيثا في تعميق الخلافات المالية بين الجزائر وفرنسا لاسيما، وأن هذه الأخيرة كانت مطالبة بدفع الديون التي كانت عليها[5]، كما أن فرنسا كانت تطمح في الاستيلاء والاستحواذ على خيرات الجزائر ونهب ثرواتها، ثم إنهم باحتلال الجزائر

---

[1]– **ظروف وأسباب الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، مقال منشور، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجلفة، بدون صفحات.

[2]– نفسه.

[3]– أحمد شلبي، المرجع السابق، ص222.

[4]– أحمد إسماعيل راشد، المرجع السابق، ص134.

[5]– جمال هاشم الذويب، محمد حسين الزبيدي، **الموجز في التاريخ العربي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، (د.ت.ن)، ص366.

سيحصلون على غنيمة تقدر بـ150 ألف فرنك توجد بخزينة الداي، كما أرادت الحد من نشاط القرصنة الجزائرية في مياه البحر الأبيض المتوسط والسيطرة على سفنهم وحمولاتها[1].

أدت أحداث الثورة الفرنسية إلى الحد من النشاط التجاري الفرنسي عندما أصدرت لجنة السلامة العامة قرارا يقضي بتعويض الشركة الملكية بمؤسسة حكومية عرفت باسم الوكالة الإفريقية عام 1807م، لم تلبث أن فشلت في مهمتها بسبب مضايقة الانجليز ومنافسة اليهود لها لعجزها المالي فتخلت عن امتيازاتها لصالح الانجليز عام 1817م، ولم تتحصل عليها من جديد إلا بمساعي ديبلوماسية، وبعد تعدها بتقديم إتاوة سنوية تصل إلى 30... فرنك زذلك قبل أن يؤدي النزاع الفرنسي الجزائري حول ديون الجزائر على فرنسا إلى مواجهة عسكرية وحصار بحري على السواحل الجزائرية[2].

4.2. الثورة الصناعية والتفوق الأوروبي:

في الوقت الذي اجتاحت فيه الثورة الصناعية أوروبا، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ظل الاقتصاد العثماني خالصًا وتقليديًا وقد تزامن تلك المرحلة في إيالة الجزائر بمرحلة عهد الدايات الثاني 1792 – 1830م هي مرحلة ضعف الدولة العثمانية بسبب ظهور النهضة الأوروبية وتطوير أدوات الملاحة، أصبح يتحكم في البحر الأبيض المتوسط الأسطول الهولندي والبريطاني والفرنسي، غير أن الأسطول الجزائري لم يطور أسلحته الحربية التقليدية، مما أدى إلى نقص الغنائم وأثر سلبا على الخزينة، وما رافقها من مشاكل، كدفع رواتب الجنود التي كانت تنتهي بالثورة على الحكام، وبذلك ازداد تدخل الجيش في تعيين وعزل الحكام، وقد بادر الداي علي خوجة للحد من شوكة الجيش الانكشاري عام 1717م، حيث قام بنقل مقر الحكم من قصر الجنينة إلى حصن القصبة وهو ما جلب له

[1]– أديب حرب، المرجع السابق، ص40.

[2]– إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997م، ص254.

نقمة الانكشارية ففكروا في الثورة عليه، وبعد كشفه لمؤامرتهم قضى على 1200 جندي انكشاري، و150 بلكباشي، واستبدلهم بآخرين من الأناضول إضافة إلى المجندين من الكراغلة وفرق زواوة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن تراجع غنائم البحر أدت إلى كثرة وازدياد الضرائب المفروضة على الأهالي مما أدى إلى كثرة الاغتيالات حيث قتل ثمانية دايات وستة بايات منهم الداي مصطفى باشا بواسطة الجيش[2]، وبتدبير الداي أحمد 1805-1808م، كما تجسد الغليان الشعبي في الثورات ضد النظام في ذات الوقت ازدادت الأطماع الأوروبية على الجزائر، منها حملة اللورد إكس موث سنة 1816م والحملة الانجليزية سنة 1824م، تم الحصار الفرنسي للجزائر سنة 1827م الذي انتهى بالاحتلال[3].

خلاصة الفصل:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن التكتلات الأوروبية ساهمت في إرهاق الجزائر التي أصبحت محل أطماع فرنسا ولم يحاول الحكام الاستعانة بالأهالي، وبررت ذلك بوضوح أثناء الحصار البحري الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، لعدم تهيئة الأهالي للدفاع عن أرض الوطن، وبذلك لم تجد فرنسا صعوبة في القضاء على الجزائر العثمانية ليحل محلها إدارة استعمارية ذات طابع استعماري.

[1]- إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق ، ص51.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص112.

[3]- شارف رقية، المرجع السابق، ص28.

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني

1. المعاهدات والامتيازات الفرنسية مع إيالة الجزائر

1.1. المعاهدات الفرنسية

2.1. الامتيازات الفرنسية

2. المعاهدات والامتيازات الانجليزية مع إيالة الجزائر

1.2. المعاهدات الانجليزية

2.2. الحملات الانجليزية على الجزائر

1. المعاهدات والامتيازات مع إيالة الجزائر:

لقد شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية والانجليزية خلال الفترة العثمانية استقرارا نسبيا، وذلك راجع إلى المعاهدات والامتيازات، وكانت فرنسا هي أول دولة حصلت على امتيازات تجارية لها بالسواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر مثلما سبق ذكره، وبذلك أصبحت تلك الامتيازات الإطار العام للتنافس الأوروبي على الجزائر، كما أنها كانت السبب الأساسي فيما بعد إلى حدوث الكارثة المؤلمة للجزائر وفي ما يلي نفصل في بنود المعاهدات والامتيازات الفرنسية والانجليزية.

1.1 المعاهدات الفرنسية:

1.1.1. معاهدة 1619م: بسبب تهديد فرنسا للجزائر بحملة عسكرية، اعتمادها أيضا على تدخل الباب العالي[1]، الذي قام بإرسال المبعوث سليمان شاوش مزودا بأوامر السلطان تحتوي على قرار يسمح بالامتثال إلى مطالب فرنسا[2]، ومن أجل إعادة السلام بين الجزائر وفرنسا وافقت الجزائر على إرسال بعثة إلى فرنسا تحت رئاسة كينان أغا وروزان باي[3].

وهناك من أرجع سبب موافقة الجزائر على إعادة السلام مع فرنسا والسماح بإرسال البعثة إلى فرنسا هو أوضاع الجزائر الداخلية والخارجية التي شهدتها الجزائر، حيث كانت الحكومة الجزائرية تواجه ثورات بني عباس وتمردات القبائل كما كان الخطر الخارجي يهددها حيث تعرضت للعديد من الحملات الأوروبية (اسبانيا، فرنسا، انجلترا، هولنديين..)[4].

لذلك سعت الجزائر إلى تحقيق السلام مع فرنسا بعد انقطاعه بسبب قضية تهديم الباستيون وسرقة المدفعين، إضافة إلى الضغوطات التي مارسها عليها الباب العالي بعد

---

[1]–De Grammont, OP.cit, p159.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص43.

[3]– بسام العسلي، **الجزائر والحملات الصليبية 1547–1791م**، دار النفائس، بيروت، 1987، ص109.

[4]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص43.

الشكاوي المتكررة من فرنسا تجار مرسيليا بسبب ضياع الكثير من مصالحهم جراء القرصنة الجزائرية[1].

توجهت البعثة الجزائرية إلى مدينة تور والتي وصلتها سنة 1619م، اجتمعت مع السلطات الفرنسية المشكلة من القناصل ومديرين وحاكم مقاطعة بروفنس والدوق دوكيز، وانتهى ذلك اللقاء باتفاق على معاهدة بين الطرفين، حيث تعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة سياسية في تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية والتي تم إبرامها في 21 مارس 1619م والتي نصت أهم بنودها على إعادة السلام بين البلدين[2].

2.1.1. معاهدة 1628م: بعدما وصلت علاقة الجزائر بفرنسا إلى أشد درجات التدهور، ولم تنجح المفاوضات في إعادة السلام، وأدركت الحكومة الفرنسية بأنها الخاسر الأكبر في توتر العلاقات مع الجزائر وخاصة بعد ظهور منافستها انجلترا، وهو الأمر الذي جعلها تعجل في إعادة إصلاح العلاقات [3].

اختار الملك الفرنسي لويس الثالث عشر لانجاز مهمة إعادة السلم بين فرنسا والجزائر سانسون نابلون[4]، فسافر سنة 1625م إلى القسطنطينية ليناقش السلطان العثماني في أمر المفاوضات وإعادة السلام مع الجزائر وأصر الملك الفرنسي عليه أن يحضر معه فرمانا من

---

[1]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص109.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص43.

[3]– بسام العسلي، المرجع السابق، ص50.

[4]– **سانسون نابلون:** وهو أحد تجار مرسيليا وكان يشتغل في السابق قنصل بحلب في بلاد الشام وكان له دور فعال في إعادة وكالة الباستيون، وتحسين العلاقات بين الجزائر وفرنسا وقام برسم خريطة للمؤسسات الفرنسية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن17. **أنظر:** يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، دار صادر للنشر والتوزيع، 1996، ص102.

السلطان موجه إلى الجزائر يحث على عقد السلم ويمكن فرنسا من حصول على امتيازات تجارية كبيرة[1].

لكن في بداية مهمته لم يكلل بالنجاح لأن الوفد الذي بعثته الحكومة الجزائرية اشترط إطلاق سراح الجزائريين واسترجاع المدفعين اللذين سرقهما دانسا، قبل الدخول في أي مفاوضات سلام مع فرنسا[2].

وتعاون مع سانسون نابلون، القنصل الفرنسي الذي نجح في إقناع السلطان العثماني بطلبه، حيث عين مبعوثا برتبة قابيجي[3]، ليصحب سانسون نابلون إلى الجزائر[4] وزودهما برسالة إلى الديوان تتضمن تحرير الأسرى الفرنسيين وتحقيق السلام بين البلدين.

وفي طريق عودته من القسطنطينية، مر سانسون نابليون بتونس رفقة المبعوثين العثمانيين، وبغرض إنجاح مهمته في الجزائر عاد إلى مرسيليا ليشتري المدفعين[5]، ويطلق سراح 200 أسيرا جزائريا، فقد كان مدركا أن جهوده لن تأتي بنتيجة إلا بإرجاع المدفعين اللذين كانا السبب الرئيسي في تأزم العلاقات كما أن الجزائر كانت تعتبر قضية تحرير الأسرى شرطا أساسيا قبل البدء في إبرام أي مفاوضة جديدة[6].

توجه سانسون نابلون إلى الجزائر مرفوقا بالأسرى الجزائريين، وقد وجد مساندة كبيرة من طرف قناصل وتجار مرسيليا، وعند وصوله إلى الجزائر في شهر جوان 1626م، عمد

---

[1]– جمال قنان، **نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1500–1830م**، ع18، ص72.

[2]– سامح عزيز إلتر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة وتقديم: محمود علي عامر، دار النهضة الأوروبية، بيروت، 1989، ص336.

[3]– **قابيجي:** هي من رتبة في الجيش العثماني ومن أعلى الرتب. **أنظر:** إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في تاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995، ص125.

[4]– يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية** ، المرجع السابق، ص64.

[5]– نفسه، ص65.

[6]– جمال قنان، المرجع السابق، ص72.

إلى توزيع الهدايا على المسؤولين التي بلغت قيمتها ثمانية عشر ألف وأربعون فرنك فرنسي لتسهيل مهمته[1] .

وبالرغم من توزيعه الهدايا، إلا أن الديوان طلب منه انتظار عودة الوفد الذي أرسله الباشا إلى استانبول للتأكد فيما إذا كان الفرمان السلطاني صحيحا وليس مزيفا، وهذا لأن سانسون قد تعرض إلى مؤامرة التي حضرها الانجليز ضده لإحباط مساعيه الرامية إلى الحصول على امتياز حق استغلال الباستيون[2].

ولأن الانجليز كانوا يرغبون هم كذلك في الحصول على امتياز يؤهل لهم استغلال الباستيون والحصول على مناطق أكثر لصيد المرجان في الشرق الجزائري أين توجد أغلب المؤسسات الفرنسية، كما واجه المبعوث الفرنسي عراقيل أخرى تمثلت في الشروط المالية التي وضعها ديوان الجزائر لإبرام الاتفاق، إذ طلب منه أن يدفع 12 ألف قرشا للخزينة الجزائرية وحدها وما يقارب هذا المبلغ يوزع على الباشا وأعضاء الديوان[3].

عاد سانسون إلى فرنسا بعدما أنهى آخر مفاوضاته في جويلية من سنة 1627م، ليعرض مشروع المعاهدة على الملك الفرنسي وعلى الكاردينال ريشيليو، وأيضا لأجل الحصول على المبالغ المالية التي تمكنه من شراء الأسرى الجزائريين وإرسالهم إلى الجزائر، رحب الملك الفرنسي لويس الثالث عشر بمبعوثه وقام سانسون يشرح له شروط الإتفاق الذي تم التوصل إليه، وبخصوص قضية الأسرى قرر الملك الفرنسي أن تقوم المدن والمقاطعات التي لها أسرى بالجزائر يجمع المبالغ المالية المطلوبة لافتدائهم[4].

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص74.

[2]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص50.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص74.

[4]– نفسه، ص75.

بعد المفاوضات التي استغرقت حوالي عامين كاملين توجه المبعوث الفرنسي إلى الجزائر، وبعد عامين من عودته من مرسيليا تم إبرام معاهدة سياسية وتجارية بتاريخ 19 سبتمبر 1628م، وجاءت هذه المعاهدة في اثني عشر بندا، وكانت أكثر وضوحا وشمولية من معاهدة 1619م[1].

ثم تمكن من إبرام اتفاقية 29 سبتمبر 1628م بشأن المؤسسات الفرنسية حيث تتضمن عقدا يسمح بإعادة تأهيل وكالة الباستيون بعد مرور حوالي خمس وعشرين سنة من تهديمها من طرف الجزائريين[2].

وهناك من أشار أن معاهدة استغلال الباستيون تعتبر امتياز منح لسانسون بصفة شخصية[3]، وليس كممثل معتمد من الملك الفرنسي فقد ثار ريشيليو ضد سانسون خاصة فيما يتعلق بالبند الذي جعل المبعوث الفرنسي مسؤولا عن المؤسسات التجارية الفرنسية في الجزائر[4]، وكان من أهم بنود المعاهدة هو أنه يحق للبحارة الجزائريين تفتيش السفن والمراكب الفرنسية مع الالتزام بعدم التعرض للتجار المسافرين من الفرنسيين الموجودون في المراكب، ولا يؤخذ شيئا منهم حتى ولو كانت معدات حربية وهو الشرط الذي أغضب الفرنسيين كثيرا[5].

كما تعهدت الجزائر بعدم مصادرة البضائع المحملة على هذه السفن بشرط أن تقوم تلك السفن بدفع الرسوم الجمركية، كذلك نصت هذه المعاهدة على عدم إرغام أي فرنسي على

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص53.

[2]– الشيخ لكحل، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م**، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012–2013م، ص76

[3]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص77.

[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص76.

[5]– نفسه، ص77.

التحول عن دينه بالقوة أو اعتناق الإسلام، وقد تعهد البلدان باحترام ومراعاة بنود المعاهدة لإحلال السلام[1].

3.1.1. تجديد معاهدة الباستيون 1679م: بالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين فإن الجزائر وفقا لمبدئها القديم وهو عدم خلط شؤون الدولة بأمور التجارة تم توقيع معاهدة جديدة الباستيون مع ديسو الذي تعهد بدفع الديون، ووقع اتفاقا جديدا في 11 مارس 1679م[2]، فقد جاء في البند الرابع السماح بإرسال مركبين محملتين من الحبوب في كل سنة إلى فرنسا، كما وسعت هذه المعاهدة منطقة امتياز صيد المرجان التي أصبحت تبدأ من بجاية حتى الحدود التونسية، وجاء في البند الثامن إنشاء رسم جديد يدفع لقاء مدينة القل، وهو بنسبة 10 بالمائة من المبالغ التي ترسل إلى المدينة لشراء السلع المختلفة مثل (الشمع، الجلود والصوف)، كما تأكد هذا الاتفاق الضمانات التي منحتها السلطات الجزائرية لتجار الباستيون حتى في حدوث قطيعة أو حرب بين فرنسا، الجزائر، وهذا ما تأكد في البند العاشر " إذا حدث لسوء الحظ أن وقع خلاف، وأدى ذلك إلى القطيعة، لقد استطاع ديسو النهوض بالباستيون، وانتعش نشاطه، وازدهرت تجارته، ولكنه اضطر بناء على أوامر ملك فرنسا إلى تجميد نشاطه عندما حدثت القطيعة رغم أن السلطات الجزائرية لم تقلقه[3].

4.1.1. معاهدة السلم المئوي أفريل 1684م: معاهدة تمت بين الداي حسين ودورقيل الفرنسي بتاريخ 1684م، تضمنت 29 بندا نصت على أن يكون السلام بين البلدين لمدة مائة سنة[4]، ولم يشترط الداي في ذلك سوى الإعفاء عن الأسرى المسلمين، ووافق الملك على ذلك، والتزم الطرفان بإطلاق سراح كل الأسرى من البلدين حسب القوائم التي سيتم

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص315.

[2]– نفسه، ص107.

[3]– نفسه، ص108.

[4]– نفسه.

تبادلهما، وتعهد مدير الباستون من جهته بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر حيث يتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين رجلا برجل، كما أكد الجانب الفرنسي في هذا الاتفاق على ضرورة إطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين حتى بالنسبة لأولئك الذين أسروا قبل سنة 1670م حيث اتفق على فدية هؤلاء بمبلغ ثلاثمائة جنيه، وأكدت المعاهدة على أنه لا يمكن أسر الركاب الأجانب عندما يكونون على متن باخرة فرنسية أو الركاب الفرنسيين عندما يكونون على متن باخرة أجنبية، كما لا يمكن أسر الركاب الأجانب على متن باخرة جزائرية والركاب الجزائريين على متن باخرة أجنبية[1].

5.1.1. معاهدة سلم وتجارة 1801م: وقعت المعاهدة بين الداي مصطفى باشا[2]، والقنصل تانفيل المبعوث الفرنسي من طرف نابليون بونابارت، وكان هدفه أن ترجع العلاقات السياسية، والتجارية كما كانت عليه من قبل، ونجح في ذلك وتم الاتفاق على توقيع المعاهدة في 1801م، وقد اشتملت هذه المعاهدة على تسعة عشرة بندا، نص البند الأول على إعادة العلاقات الودية بين الطرفين، وتثبت ما سبق من المعاهدات الخاصة بالملاحة، والتجارة، وتدخل حيز التنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمؤسسات الإفريقية، وفي المادتين السابعة، والثامنة من المعاهدة يمنع استرقاق الفرنسيين في مملكة الجزائر مهما كانت الظروف والأسباب[3].

كما نص الاتفاق على إرسال مبعوث إلى فرنسا بصفته سفيرا، وهذا ما أكده البند الأخير التاسع عشر، وذلك حسب رغبة للقنصل الفرنسي الذي ألح على هذا الطلب[4]، وقبلت الجزائر في هذا الاتفاق إعفاء الوكالة من دفع الإتاوة لمدة سنة، وفي إطار الاتفاق حرص

---

[1]– عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص197.

[2]– مصطفى باشا، أحمد شريف الزهار، **مذكراته**، تحقيق: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1980م، ص71.

[3]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص.288

[4]– جمال قنان، المرجع السابق، ص236.

القنصل على الحصول على تسهيلات خاصة بتصدير القمح إلى فرنسا، فلقد طلب رفع حصة التصدير المرخص بها للامتيازات من خمسمائة إلى ألف في السنة، ومنح تسهيلات على كمية أخرى من القمح، لكن واجه القنصل صعوبات في إقناع السلطات الجزائرية بقبول هذه المطالب لكنه كان مقتنعا بأنه سوف ينجح في مسعاه عندما يقدم الهدايا الموعود بها للمسوؤلين[1].

6.1.1. معاهدة 1817م: استغلت فرنسا النزاع الواقع بين الجزائر، والانجليز فاغتنمت هذه الفرصة، وقامت بإرسال القنصل الفرنسي دوفال للتفاوض مع الإيالة، وتمكن هذا الأخير من إبرام معاهدة مع الداي عمر[2] والملك لويس الثامن عشر، وقد منحت لفرنسا الامتياز كما في المعاهدة السابقة، وهي تختلف عن معاهدة 1695م، والتعديلات الملحقة بها منذ عام 1790م، والتغيير الوحيد الذي طرأ على هذا العقد هو ذلك الذي يتعلق بمبلغ الضريبة (اللزمة) الذي حدد في هذا الاتفاق الجديد بـ 60 ألف فرنك تدفعها فرنسا للجزائر كما أمرت بألا يجب تسليح الحصن[3].

كما نص الاتفاق على أن يتم دفع قنطاران من المرجان، الأول يكون من النوع الجيد إلى الداي، وقنطار آخر من النوع المتوسط لباي قسنطينة، وقد حرصت السلطات الجزائرية على دفع ستة من اللزمة والإتاوة، بعد مقتل الحاج محمد اعتلى الكرسي الداي علي خوجة[4]، ولقد استطاع القنصل الفرنسي بير دوفال استغلال هذه العلاقة، وأن يقنع الداي إلغاء البند

[1]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص289.

[2]– جمال قنان، المرجع السابق، ص245.

[3]– عبد الرحمن الجيلالي، المرجع السابق، ص321.

[4]– **علي خوجة:** الداي علي خوجة 1817م ويعرف بالحاج حفيز وكان يلقب بمعمر. **أنظر:** عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص331.

الإضافي الذي ألحق بمعاهدة الامتياز استغلال الباستون في عهد عمر باشا، والمتعلق بمستحق اللزمة والإتاوة[1].

7.1.1. معاهدة تجارية في 1820م: تعتبر هذه المعادة الأخيرة التي تربط الجزائر مع فرنسا في إطار العلاقات التجارية خاصة، التي أبرمت بين الداي حسين[2] والملك لويس الثامن عشر فقد توسط لذلك القنصل دوفال وتوصل الطرفان إلى اتفاق يوم 26 جويلية 1820م في ستة بنود يقضي بإعادة العمل بهذا الاتفاق في مجمله الذي يدفع لخزينة الجزائر 12500بطاك كاملة، وهو ما يعطي في العام مجموع 75000 بطاك كاملة، كما يعطي للخزينة قنطارين من المرجان، واتفقا على أن شراء السلع (الشمع، الجلود والصوف) لن تتغير إذ يستطيعون شراء 500 قفيز حسب السعر المتفق عليه، ولن يكون في مدينة القالة وجيجل وكلاء فرنسيين، ولن تستطيع السفن الشراء من هذه المدينتين (القالة وجيجل) لكن البضائع التي تخرج من هذه المدينتين لا يجب بيعها إلا للفرنسيين، وإذا تدخل طرف آخر غيرهم فإن الدفع يرجع للخزينة[3].

كما حرص وأكد الطرف الجزائري في هذا الاتفاق على عدم السماح لإدارة الالتزام باقتناء أكثر من ثلاث إلى أربع محلات في مدينة عنابة فقط، كما منع أصحاب مراكب الصيد من اقتناء محلات بأسمائهم تحت أي شكل كان، ومن جهتها فإن باريس صادقت على هذه التسوية بدون تردد[4].

---

[1]– جمال قنان، المرجع السابق، ص251.

[2]– **الداي حسين:** آخر دايات الجزائر ولد في مدينة آزمير، كان محترما ذو أخلاق عالية وكان توليه الحكم في الجزائر بناء على وصية من الحاكم السابق عمر باشا واستلم كرسي الديليكية في سنة 1818م، كانت الجزائر في فترة حكمه مزدهرة في جميع المجالات وهذا ما دفع بالدول الأوروبية التفكير بضرب الجزائر عام 1828م. أنظر: ديمبرجي، **الداي حسين آخر الدايات**، موسوعة شرطيوة، القصبة، ص03.

[3]– جمال قنان، المرجع السابق، ص270.

[4]– نفسه، ص271.

كانت آخر معاهدة بين الجزائر وفرنسا هي معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830م بين دي بورمون والداي حسين، أحتوت على خمسة بنود[1].

2.1. الامتيازات الفرنسية

الامتيازات هي الحقوق والضمانات التي منحها السلاطين العثمانيون للدول الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة، أو تلك التي حصل عليها الأجانب نتيجة لضغوطاتهم السياسية والاقتصادية على الدولة العثمانية في عهود ضعفها وانحطاطها[2].

لقد سمحت هذه المعاهدات التي منحها السلاطين للدول الأوروبية بتدخل في شؤون الدولة العثمانية، وذلك عن طريق رعايا نصارى بحيث أصبحت هذه الاتفاقيات ملزمة للحكام العثمانيين[3].

كما أن فرنسا كانت تحظى بامتيازات في الشرق الجزائري والتي تحصل عليها من خير الدين بربروس[4] سنة 1520م في عهد الملك فرانسوا الأول –مثلما سبق الاشارة إليه–، ففي بداية الأمر كان الهدف منها هو السماح للتجار الفرنسيين باستغلال نقطة واحدة من ساحل البلاد لصيد المرجان لكنها توسعت فيما بعد[5].

1.2.1. شركة لانش 1561م: هي شركة صيد المرجان الفرنسية، منحتها الحكومة الجزائرية رخصة لإنشاء مراكز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية مقابل دفع ما قيمته 30

---

[1]– حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص171.

[2]– سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص36.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي،المرجع السابق، ص90.

[4]– **خير الدين بربروس:** هو خضر بن يعقوب لقبه السلطان سليم الأول بخير الدين باشا وعرف لدى الأوروبيين ببربروسة أي ذو اللحية الحمراء. **أنظر:** محمد دراج، **مذكرات خير الدين بربروس**، المصدر السابق، ص50.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص22.

ألف دولار أو ما يعادل 5000 جنيه انجليزي، واشترطت إيالة الجزائر على هذه الشركة أن لا يكون فيه سلاح وأن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية أبدا.

وأول من حصل على هذا الامتياز في الجزائر هما توماس لانش، وكارلينال لافيجري عام 1561م[1]، وفي عهد الوالي علج علي 1571م تحصلا على إذن إنشاء مركز لصيد المرجان مقابل ضريبة سنوية بعدما عرض المشروع على شارل التاسع ملك فرنسا 1560-1574م والسلطان سليم الثاني 1566-1574م فوافقا عليه واختيرت المنطقة الساحلية ما بين مدينتي القالة وعنابة لإقامة حصن ومركز[2]، وأصبح يسمى فيما بعد باسم الباستيون الفرنسي وفي عام 1561م، قامت هذه الشركة بتأسيس مراكز لصيد المرجان في سواحل الجزائر الشرقية بين القالة (عنابة) والقل، بموافقة السلطان العثماني مقابل ضريبة سنوية، وسمح لهذه الشركة بأن تنشأ ساحات وموانئ على سواحل القالة وعنابة والقل وراس روز، وراس روكس على ضفاف واد سيبوس[3]، وإمكانية الصيد المرجان في المياه القريبة منها وكذا حق إنشاء مخازن وحصون[4]، واشترط الوالي علج علي والسلطان العثماني سليم الثاني عدم تسليح هذا المركز أو تحصينه من طرف الشركة[5]، ويعود الفضل في هذا المكسب كما يبدو إلى تدخل علج علي الذي كان على صلة طيبة بتوماس لانش وإلى الشعبية التي تمتع بها في أوساط مدينة الجزائر وثقة أشراف المدينة كما ذهب إليه ماصون[6].

ولم يكن من اليسير على المؤرخين تحديد تاريخ حصول تجار مرسيليا على هذا الامتياز نظر لقلة الوثائق الأصلية التي قد ترشد الباحث في هذا المجال، مما جعل المؤرخين يختلفون اختلافا واضحا حول الموضوع، إذ يرى بعضهم أن الامتياز تضمنته

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص67.

[2]- يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص100.

[3]- يحيى بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية**، المرجع السابق، ص59.

[4]- محمد أمين، **الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)**، مطبعة انفو برانت، فاس، ص288.

[5]- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص246.

[6]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص158.

معاهدة الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الباب العالي سنة 1535م، حيث ذهب إلى هذا الرأي كل من موروا، وبوتانوفيرود، وهو امتياز جاء في نظرهم على شكل مادة إضافية وهناك من يرجح بدايات هذا الحصن إلى القرن 14م، بينما يرى فريق ثالث أن تاريخه يعود إلى عهد خير الدين، وبصورة أدق إلى سنة 1520م، وفي الحقيقة إنه لمن المستبعد أن يتم هذا التنازل في عهد خير الدين، وفي تلك السنة على الخصوص للاعتبارات التالية أن خير الدين لم يكن قد استقر استقرارا نهائيا، كيف يتعارض مع المسيحيين، ويمنحهم ذلك الامتياز، فخير الدين الذي كان في أعين الأهالي المحرر وحامي الإسلام من هجمات المسيحية لا يمكنه أن يسمح استيطان مسيحي في تلك الظروف الحرجة[1].

كانت هذه المؤسسة تقوم بصيد المرجان والاتجار في محاصيل بلاد المغرب، لكن تطور فيما بعد عملها حتى أصبحت قاعدة ومصدر مؤثر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فتمت مهاجمته من قبل السكان في 1568م[2].

شكلت قضية استغلال الباستيون في الجزائر توترا في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فبقي الحصن يواجه هجمات من قل السكان نتيجة للامتيازات الممنوحة للتجار الفرنسيين في استغلال المنتجات وخيرات البلاد، كذلك نتيجة إقامة التحصينات وجلب الأسلحة والمدافع لهذه الشركة وهي ما خرق قوانين الاستغلال المتفق عليها فكان السكان يثورون على الباستيون يحرقونه أو يهدمونه ثم تستعيده السلطات الفرنسية بعد مفاوضات مع الدولة العثمانية وداي الجزائر، فكانت هناك معاهدات لاستغلال الباستيون في 1679 و1684م[3].

---

[1]– عائشة غطاس، المرجع السابق، ص160.

[2]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار صادر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989، ص222.

[3]– المنور مروش، **القرصنة الأساطير والواقع دراسات عن الجزائر عن الجزائر في العهد العثماني**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص162.

2. المعاهدات والامتيازات الانجليزية مع إيالة الجزائر:

1.2. المعاهدات الانجليزية:

لقد عقدت الجزائر مع انجلترا حوالي 18 معاهدة واتفاقية خلال الفترة العثمانية أعطت لطابع العلاقات بينهما صيغة الود في غالب الأحيان وقد رصدت أول معاهدة بين الطرفين في عهد حامد باشا حاكم إيالة الجزائر آنذاك، فيما يلي ذكر لأهم هذه المعاهدات التجارية:

– معاهدة سلم وتجارة سنة 1655م أبرمت هذه المعاهدة بين كل من حامد باشا حاكم إيالة الجزائر وأوليفر كورومويل من الطرف الانجليزي.

– معاهدة سلم وتجارة بين بابا رمضان وشارل الثاني ملك بريطانيا عقدت سنة 1660م بعد عودة الملكية مباشرة.

– معاهدة سلم وتجارة بين الآغا شعبان وشارل الثاني سنة 1662م جاءت بعد العدوان الذي قام به الملك البريطاني على الجزائر وباء بالفشل فلجأ إلى توقيع معاهدة مع الطرف الجزائري بصيغة السلم والتجارة وجددها في سنة 1664م.

– معاهدة سلم وتجارة سنة 1668م أبرمت بين الأغا علي وملك بريطانيا شارل الثاني أين غنمت الجزائر من بريطانيا حوالي ألفي وتسعمائة وخمسة وأربعين وحدة بحرية بمختلف الأحجام[1].

– معاهدة سلم وتجارة بتاريخ 10 أفريل 1682م بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني أين تخلت بريطانيا بموجب هذه الاتفاقية على حوالي 350 وحدة بحرية تجارية لصالح

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص112.

الجزائر وذلك كان على أثر هزيمة مني بها الأسطول البريطاني[1] تحت قيادة الأميرال هيربرت في معركة مع الأسطول البحري الجزائري.

– معاهدة تجارة في عهد إبراهيم خوجة 1686م أبرمت في عهد جيمس الثاني كانت تجديدا لسابقتها[2].

– معاهدة سلم وتجارة في 28 أوت 1816م بين الداي عمر وجورج الثالث[3].

2.2. الحملات الانجليزية على الجزائر:

- **حملة اللورد إكسموث 1816م:**

– بعد قضية القرصنة واسترقاق المسيحيين وعلى امتداد الحديث في تاريخ الجزائر العثمانية، كان الأوروبيين يعتبرون الجزائر بلاد القرصنة والاسترقاق والمسيحيين بامتياز، فوصفوا الجزائريون بلصوص البحر، وكانت القرصنة واسترقاق المسيحيين من المواضيع التي تهم دول أوروبا، والتي اجتمعت بفيينا وأثارت المسألة بجدية كبيرة خاصة وأنها عرفت نشاطا متزايدا في الآونة الأخيرة[4].

فقد قام سيدني سميث إلى المؤتمر مذكرة ضد نشاط القرصنة المتزايد في البحر الأبيض المتوسط، مبينا الوسائل المؤدية إلى ذلك، وطلب من جميع الدول الراغبة في تصفية القرصنة، تجهيز قوة بحرية مشتركة تراقب وتلاحق وتحطم القرصنة وأوكارها المغاربية، وقد أشار سميث إلى ضرورة إقامة حكومات في إيالات المغرب العربي من أجل

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص113.

[2]– نفسه، ص123.

[3]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص70.

[4]– سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار الرائد لطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص231.

الحد من أعمال القرصنة ووضع قوانين دولية يتوجب احترامها كإجراء انتقامي من الانجليز الذين تمتعوا به لمدة عشر سنوات تقريبا[1].

واستمر الحال على ذلك طيلة الثماني سنوات التي تلت الحملة وهي الفترة، التي تزعمت فيها بريطانيا التكتل الأوروبي ضد إيالات المغرب، بحجة القضاء على القرصنة مثل الحملة المشتركة، التي قادتها مع فرنسا في 1819م لإرغام الجزائر على تنفيذ قرارات مؤتمر إكس لاشبيل، المتعلقة بإنهاء القرصنة والرق، ثم إقدامها بعد ذلك منفردة على تجريد حملة على الجزائر 1239هـ/1824م، إذا ما يمكن قوله في الأخير عن الحملة الانجليزية الهولندية على الجزائر هاته أنها كانت بموجب قرار أوروبي مشترك في فيينا تحجج فيه المجتمعون بضرورة القضاء على القرصنة والاسترقاق المسيحي في دول شمال إفريقيا، كما أنها أعطت مؤتمر جديد لطبيعة العلاقات الدولية تقوم على مبدأ احترام حقوق الإنسان وعدم استعباده[2].

والجدير بالذكر أن عقب انهيار الامبراطورية النابليونية، وانتصار الحلفاء أدرك هؤلاء، أن الوقت حان لتسوية حسابها مع القراصنة المغارب عامة والجزائر خاصة، هاته الأخيرة التي لم تتوقف عن ممارسة القرصنة واسترقاق المسيحيين وابتزازها بإتاوات مهينة طوال سنوات الحرب[3].

[1]– محمد العربي الزبيري، **مقاومة الجزائر للتكتل الأوروبي قبل الاحتلال**، المرجع السابق، ص122.

[2]– محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشروق لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969م، ص143.

[3]– نفسه، ص144.

أين تغيرت نظرة الأوروبيين بعد مؤتمر فيينا في تعاملها مع إيالة الجزائر، فالأسلوب القديم لم يعد مجديا معها، ولابد من أسلوب يكون أردع وأنفع، فقد لاقى مشروع سميث آنف الذكر تأييدا من أطراف عديدة، خاصة القنصل الفرنسي في بريطانيا جول دي بولينياك[1].

أما عن مجريات الحملة فيمكن ملاحظة مرحلتين:

المرحلة الأولى: أرسلت بريطانيا أسطولا بحريا إلى شواطئ الإيالة الجزائرية العثمانية في أفريل 1815م، قصد إرهابها والضغط عليها من أجل إطلاق سراح الأسرى المحجوزين عندها، وتقديم لائحة بقوانين وجب العمل بها أين أخذت هاته الأخيرة عنوا (القوانين البحرية)، وفور وصولها بميناء الجزائر قدم قائد الأسطول الأميرال اللورد إكسماوت للداي عمر شروطا للسلم بين إيالة الجزائر، ومملكتي سردينيا ونابولي بموجب يطلق سراح جميع أسرى المملكتين، مقابل فدية مقدارها 2500 فرنك للأسير الواحد بالنسبة للأسرى النابليتان و1500 فرنك بالنسبة لأسرى سردينيا.

اعترض الداي في البداية، لكنه قبل بالشروط تحت تهديدات القائد الانجليزي بقصف المدينة وبعد هذا الاتفاق نوجه الأسطول الانجليزي إلى تونس وطرابلس في نفس المهمة وأثناء عودته من طرابلس توقف الأميرال الانجليزي بالجزائر وأراد إرغام الداي على إنهاء أعمال القرصنة ومنع الاسترقاق المسيحي، لكن الداي رفض بشدة مطالب الأميرال مفضلا القتال إلى آخر رمق والموت على الإهانة والإذلال[2].

بعد نزول القوات الانجليزية إلى البر تعرض القنصل الانجليزي إلى مضايقات كان منها سلب منزله وأسيئت المعاملة مع عائلته، وبعد ما تأكد الأميرال من أن حملته باءت بالفشل غادر الجزائر، غير أن الداي كان جد مستعد لهجمته مباغته فوضع المدافع في حالة تأهب

[1]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص18.

[2]– عبد العزيز سليمان نواري، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص141.

مستمر، وكاتب باي قسنطينة يأمره بتدمير المنشآت الانجليزية بالسواحل الشرقية هناك، وأسر موظيفها[1].

وأما المرحلة الثانية فبدأت بعد فشل الحملة في المرحلة الأولى ماي 1816م لقي اللورد اكسموث نقمة وتنديد واسع جسده الرأي العام الأوروبي عامة والانجليزي خاصة، والتي قيل عنها أنها: "...تسمح لقراصنة الجزائر بملاحقة السفن المسيحية، التي تمتنع عن دفع الاتاوات لها ..."، واتهمه بالجبن والضعف، مما دفع حكومته إلى تأنيبه، وأمرته بإعادة الكرة لتحرير الأسرى[2].

وصل الأسطول الانجليزي إلى جبل طارق يوم 13 أوت 1816م بعد أن انطلق من ميناء بورتسموت في 24 جويلية 1816م، حيث انضم إليه أسطول هولندي، يتألف من ستة بوارج حربية بقيادة الأميرال "فون كابلين" في جبل طارق في 14 أوت أقلع الأسطول المشترك تحت قيادة اللورد اكسموت باتجاه الجزائر، التي وصلها في مساء 26 أوت وفي صباح 27 أوت انفصلت بارجة عن الأسطول، وتقدمت حتى أصبحت في مرمى المدفعية الجزائرية، وتوقفت حاملة علم الهدنة، ثم أرسلت مركبا صغيرا يحمل راية التفاوض، وإنذار أخيرا للحكومة الجزائرية بالشروط[3].

وقد انتهت هذه الحملة بنتائج متعددة يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إبرام الحكومة الجزائرية اتفاقا مع اللورد اكسموث يقضي بـ:

  - إلغاء الرق بصفة دائمة
  - تعويض الخسائر، التي أصيبت بها القنصلية الانجليزية

[1]- عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص606.

[2]- وليام شالر، **مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر 1816-1824**، ط2، تعريب وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص156.

[3]- نفسه.

- استرجاع الأموال، التي تسلمها الداي كفدية عن الأسرى
- تسليم جميع الأسرى المسيحيين على اختلاف جنسياتهم[1].

– إبرام اتفاق مع مملكة هولندا بنفس الاتفاق الانجليزي.

– اكتشاف الجزائريين عجز الدولة العثمانية عن حماية إيالاتها، وتيقنهم بوجوب الاعتماد على النفس.

– غرق واحتراق معظم قطع الأسطول الجزائري[2].

أدت الحملة المشتركة الانجليزية الهولندية في سنة 1816م إلى تأزم العلاقات بين الجزائر وانجلترا، حيث أبدت السلطات الجزائرية مرونة ولينة في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، والتي انتهت بإعادة حق استغلال الموانئ للفرنسيين في سنة 1817م، وذلك كإجراء انتقامي من الانجليز الذين تمتعوا به لمدة عشر سنوات تقريبا، واستمر الحال على ذلك طيلة ثماني سنوات، التي تلت الحملة وهي الفترة التي تزعمت فيها بريطانيا التكتل الأوروبي ضد إيالات المغرب العربي بحجة القضاء على القرصنة مثل الحملة المشتركة التي قادتها فرنسا في 1819م لإرغام الجزائر على تنفيذ قرارات مؤتمر اكس لاشبيل، المتعلقة بإنهاء القرصنة والرق، ثم إقدامها بعد ذلك منفردة على تجريد حملة على الجزائر في سنة 1824م[3].

[1]– وليام شالر، المصدر السابق، ص291.

[2]– جون ب وولف ، **الجزائر وأوروبا 1500–1830م**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص446.

[3]– إسماعيل العربي، "**قصف الأسطول البريطاني للجزائر وأثره في الأدب الإنجليزي**"، مجلة الثقافة، ع42، الجزائر، 1987م، ص55–62.

خلاصة الفصل:

ويمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية والإنجليزية خلال العهد العثماني شهدت إستقرارًا، وهذا راجع إلى المعاهدات والامتيازات، فمن الجانب الفرنسي تم عقد عدة معاهدات سياسية من أجل إعادة السلام بين البلدين، أن فرنسا هي أولى الدول التي حصلت على إمتيازات في الشرق الجزائري، أما من الجانب الإنجليزي فأغلب المعاهدات تجارية بين الطرفين.

الفصل الثالث: آثار التنافس الأوروبي على الإيالة الجزائرية وموقف الدولة العثمانية

1. آثار التنافس الأوروبي

1.1. آثار سياسية

2.1. آثار الاجتماعية والاقتصادية

2. موقف الدولة العثمانية من الخطر الأوروبي على الإيالة الجزائرية

1.2. رد فعل الباب العالي من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1830م

2.2. محاولة الدولة العثمانية وقف الصراع واسترجاع الجزائر (الجهود الديبلوماسية)

اشتد التنافس الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بين القوى الكبرى الفرنسية والانجليزية على الجزائر خلال القرن التاسع عشر، وخاصة في حالة ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بأمورها الداخلية والخارجية خاصة الحروب مع روسيا واليونان فرضت عليها عدم الانشغال بالوضع الذي آلت إليه الجزائر الحصار المضروب عليها من طرف فرنسا، وما آلت إليه أوضاع الجزائر سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من تدهور، هنا استغلت فرنسا الوضع بكل معنى الكلمة، وضربت الحصار عليها، إلا أن الدولة العثمانية في بداية أمرها أخذت موقف الصمت من هذا الموقف الذي تمر به الجزائر، إلا أنها بعد معاهدة درنة أخذت في التحرك ومحاولة إيجاد حل لمشكلة الجزائر مع فرنسا، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل بالتفصيل.

1. آثار التنافس الأوروبي:

سنحاول التعرض في هذا المبحث إلى الآثار الناجمة عن التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني والمآل التي وصلت إليه الأوضاع الجزائرية إزاء هذا التنافس.

1.1. آثار سياسية:

أثر الصراع الانجليزي الفرنسي سلبا على الجزائر حيث التحقت انجلترا بالصراع في البحر المتوسط خاصة بعدما فقدت كثيرا من مستعمراتها في القارة الأمريكية أواخر القرن الثامن عشر، وقيامها بالحملات على الجزائر كما سبق وأن تطرقنا إليها في الفصل السابق بالتفصيل[1].

[1]– أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800–1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص134.

لم يكتف المؤتمرون الأوروبيون بمناقشة قضايا وخلافات أوروبا خاصة بعد الحروب النابليونية بل استغلوا ضعف الدولة العثمانية ليكرسوا مشروع المسألة الشرقية المبني على اقتسام أملاكها، لذلك مست قرارات مؤتمر فيينا سبتمبر 1814 – 1815م دول المغرب الإسلامي وعلى رأسها الجزائر، حيث ألح سيدني سميث على ضرورة القضاء على القرصنة لدول المغرب، فتم إصدار قرار نهائي في 9 جوان 1815م ينص على ضرورة وضع حد لمسألة استرقاق المسيحيين من طرف بلدان المغرب واتخذت الدول الأوروبية طريقة الحملات العسكرية كوسيلة لتنفيذ وتحقيق ذلك[1].

أدى التنافس العسكري بين القوتين الفرنسية والانجليزية على الجزائر البرية والبحرية إلى إضعاف الجزائر في نهاية المطاف، فسبب اشتداد الهجمات الأوروبية سنة 1568م للانكشارية بالانضمام إلى البحرية، كما سمح للانكشارية بالزواج والارتباط بأسرهم وممارسة المهن المختلفة، وفتح محلات تجارية أثناء فترة استراحتهم مما أدى إلى غنى الجند وعزوفهم عن الخدمة العسكرية، بالإضافة إلى قلة وفود الجند من الشرق، وخاصة بعد ما قضى السلطان محمود الثاني 1808–1839م على الفرقة الانكشارية عام 1826م[2].

ناهيك على أن الوضع السياسي في الجزائر نهاية العهد العثماني امتاز بعدم الاستقرار في الحكم ومن ذلك تولى ثمانية دايات الحكم في الفترة 1790 – 1830م تم اغتيال ستة منهم[3]، ويرجع ذلك إلى سياسة التجنيد المتبعة في نهاية العهد العثماني بمعنى إرسال مندوبين إلى أزمير يجمعون الجنود وبدلا من يتبع المندوبون الطريقة القديمة التي لم تكن تسمح بأن يجند في المؤسسة العسكرية إلا الرجال النزهاء فتحوا أبواب التجنيد لأي كان[4].

[1]– شارف رقية، المرجع السابق ص71.

[2]– شارف رقية، المرجع السابق، ص69.

[3]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص27.

[4]– حمدان خوجة، المصدر السابق، ص149.

ولا ننسى أن في هذه الفترة كلما تغير الداي غير طاقم الوزارة، ونفس الشيء بالنسبة لإدارة البايلك المحلية، وقد حاول الداي علي خوجة 1817 – 1818م إصلاح مؤسسة الجيش باستخدامه فرقا من الأهالي، والكراغلة بدلا من الانكشارية، لكن توفي بالطاعون بعد ستة أشهر من توليه الحكم، وفي هذه الفترة لا يمكن الفصل بين المؤسسات السياسية للدولة والمؤسسة العسكرية، حيث ذكر بوتان، والذي أوفده نابليون الأول 1804 – 1815م إلى الجزائر أنه وجد به خمسة عشر ألف جندي منهم خمسة ألف كرغلي وأهلي، ومن ثلاثة إلى أربعة آلاف فارس، بينما في العهود الأولى من الحكم العثماني كان عدد الجنود يصل أحيانا إلى عشرين ألف جندي.[1]

منح الداي مصطفى باشا سنة 1799م حق استغلال الغابات الواقعة بين بجاية والقل لكل من اليهوديين بين بكري وبوشناق، بالإضافة لاستشهاد رمز من رموز البحرية الجزائرية في هذه الفترة وهو الرايس حميدوا 1770 – 1815م بعد قتاله مع الأسطول الأمريكي بجبل طارق وما أنجر عنه من مصادرة لسفنه[2].

إضافة إلى الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في العلاقات البريطانية الجزائرية سواء في ترضية الداي على بريطانيا وتحقيق التقارب بينهما لمساعدة الإنجليز على الاستيلاء على مواقع فرنسا السياسية والاقتصادية بالجزائر منذ 1809 انتقاما من نابليون أو في تفسير المفاوضات التي جمعت بريطانيا والداي صالح البرتغال حليفة الانجليز، والتي حضرها بوشناق نفطالي جميع لقاءاتها من بدايتها في نهايتها سنة 1800.[3]

---

[1]– **بوتان:** فانسون إيفيس بوتان 1772–1815م، هو جاسوس فرنسي في الجزائر، وقائد عسكري ودبلوماسي في كل من تركيا والجزائر ومصر وسوريا، أعد مشروع لاحتلال الجزائر اعتمدته سلطات الاحتلال الفرنسي. **أنظر:** بنور، ص355.

[2]– شارف رقية، المرجع السابق، ص69.

[3]– كمال بن صحراوي، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2007–2008، ص133.

2.1. آثار الاجتماعية والاقتصادية:

- **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية:**

تميز الوضع الاجتماعي والاقتصادي في أواخر العهد العثماني بالتأزم فعلى المستوى الصحي انتشرت الأمراض والأوبئة، خاصة وباء الطاعون الذي أودى بحياة عدد كبير من السكان، ومن ضمنهم الجنود، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالزلزال الذي ضرب البلاد وهران 1790م، عنابة 1815م، مدينة الجزائر 1818م، متيجة والبليدة 1825م، كما زادت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في ضعف البنية الاجتماعية حيث سجلت الكوارث الطبيعية كالجفاف، والجراد فارتفعت أسعار المواد الغذائية، وافتقدت منها القمح، كل هذا أدى إلى تراجع في البنية الديمغرافية لسكان الجزائر، دون أن ننسى هجرة أكثر من 100 أسرة يهودية إلى تونس و200 أسرة يهودية أخرى إلى مدينة ليفورنة الايطالية خاصة بعد قتل يحي الانكشاري لهم، وأمام توجهات السلطة إلى زيادة الضرائب على الفلاحيين ظهرت عدة ردود فعل، مثل هجرة الأرض، وحركات التمرد، والثورات الداخلية كثورة ابن الأحرش في الشرق الجزائري 1800-1806م، وثورة الدرقاوي،[1] في الغرب، والثورة التيجانية لابن أحمد التجاني 1815-1826م ضد الباي حسن باي الغرب الجزائري، كما زاد الصراع بين الكراغلة والسلطة ونفوذ اليهود واحتكارهم للتجارة زاد الطينة بلة[2].

أما أهم ما يميز الحياة الاجتماعية خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر على مستوى الأحوال الصحية، فهو تردي هذه الأخيرة مما أثر على نمو السكان وترك أثارا سيئة على وضعهم الاجتماعي فتضائل سكان المدن وتناقص سكان الأرياف، مما تسبب في

[1]- **الدرقاوي:** هو محمد بن عبد القادر بن الشريف الدرقاوي الفليتي، يعود أصله إلى قبيلة بربرية هي كسانة القاطنة على ضفاف وادي العبد في ضواحي سهل غريس القريب من مدينة معسكر، تعلم مبادئ اللغة العربية في مسقط رأسه في قرية أولا باليل وهو زعيم ثورة الدرقاوي. **أنظر:** غالي غربي، **ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر**، (د.ط)، (د.د.ن)، (د ت)، ص59.

[2]- شارف رقية، المرجع السابق، ص69-70.

ضعف قوة الأوجاق وتناقص عدد البحارة وندرة الحرفين والصناع وافتقار المزارع إلى اليد العاملة، ويعود سبب سوء الأحوال الصحية إلى انتقال العدوى وانتشار الأمراض من الأقطار المجاورة، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية وارتباطها بالمشرق العربي[1].

هذا واستهل القرن التاسع عشر بكثرة المجاعات حيث اتصفت مجاعة 1800م خاصة بانعدام المؤمن الأمر الذي اضطر معه الداي مصطفى باشا إلى استيراد الحبوب من موانئ البحر المتوسط ونفس الإجراء اتخذه الداي حسن باشا عام 1819م[2].

2. موقف الدولة العثمانية من الخطر الأوروبي على الإيالة الجزائرية:

1.2. رد فعل الباب العالي من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827-1830م:

أرجع أرجمن كوران علم الدولة العثمانية باحتلال فرنسا للجزائر إلى أوائل شهر أوت 1827م، وذلك عند قدوم مترجم سفير فرنسا الكونت فبيوم ينو إلى اسطنبول وقدم لرئيس الكتاب مذكرة كتبها السفير وأوضح فيها ضرورة تدخل الحكومة العثمانية لتأديب وَالي الجزائر، وإن لم تفعل هدده باستعمال القوة العسكرية لتحقيق ذلك بنفسها، وأشارت المذكرة إلى محاصرة الأسطول الفرنسي لمدينة الجزائر حيث قال: (وحيث أن الداي قد زاد من تعدياته السابقة لتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب ملك فرنسا اضطر لطلب ترضية علنية مهددا بإعلان الحرب في حالة رفضه طلبه وحيث أن طلبه قد رفض وعليه فالحرب محققة)[3].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية، وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص559.

[2]- نفسه، ص560.

[3]- أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي**، تح: عبد الجليل التميمي، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1970م، ص39.

سبق وأن تم التوضيح أن العلاقة بين الدولة الجزائرية والخلافة العثمانية، كانت تحالف هذه العلاقة تفرض بالضرورة تدخل الحليف لنجدة حليفه إذا هدد بخطر ما، لكن ما يلاحظ أن الدولة العثمانية باعتبارها حامية العالم الإسلامي، لم تكن تنوي أن تحشر نفسها في قضية حصار مدينة الجزائر، فعندما قدم مترجم سفير فرنسا في اسطنبول الكونت غوليميندو في أوائل أوت 1827م، للباب العالي، مذكرة كتبها السفير أكد فيها على ضرورة تدخل الحكومة العثمانية لتأديب داي الجزائر[1]، وإخطار الباب العالي بمحاصرة السفن الحربية الفرنسية لمدينة الجزائر، متخذة من البند الحادي عشر من المعاهدة المبرمة بين الدولتين الفرنسية والعثمانية في ربيعة الأول 1153م الموافق لـ30 ماي 1740م، ذريعة لإعلان الحرب على الجزائر.

كان موقف الخلافة من هذه المذكرة أن رفض رئيس الكتاب قبولها وأبان لمترجم السفارة الفرنسية عدم شرعية عمل الحكومة الفرنسية، بحيث كان ينبغي عليها قبل إعلان الحرب إبلاغ الباب العالي بذلك لكنه أجاب سيطلع آمريه على ترجمتها فقط ذلك لأن الدولة العثمانية كانت منشغلة بإخماد ثورة جزيرة مورا ستة سنوات، وعليه قرر في اجتماع عقد برئاسة الصدر الأعظم وضم وزير الحربية خسروا باشا، عدم التدخل في الخلاف الناشب بين فرنسا والجزائر، لكن تم الاتفاق على ما يلي:

- إعداد صيغة الجواب الذي سيعطى للسفير الفرنسي في حال أرسل مترجمة مرة ثانية.

- تكليف وزير البحرية عزت محمد باشا بكتابة رسائل إلى خليل قندي للتحقق أكثر وفهم أساس المسألة.

[1]- محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791- 1830**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص151.

وبناء على هذا التكليف كتب وزير البحرية رسالة بشأن الخطاب الذي وصله من أمين ترسانة الجزائر إلى خليل أفندي هذا الأخير قام بإرسال هذه الرسالة إلى وزير البحرية العثماني في 28 أوت 1827م، يرجوه فيها شرح الموقف بدقة للباب العالي بعد اطلاع الحكومة العثمانية للرسالة حكمت بخطأ الطرفين الجزائري والفرنسي، وقررت أن تلوذ بالصمت ولا تبحث في هذه المسألة حتى يفاتحها فيها السفير من جديد[1].

ورغم أن الداي حسين وجه رسالة إلى الصدر الأعظم بإسطنبول وضح فيها الأسباب الحقيقية للخلاف الفرنسي الجزائري إلا أن الخلافة العثمانية تركت الجزائر وحيدة في خلافها المسلح مع فرنسا ويعود ذلك فعالية البحرية الجزائرية التي صمدت في وجه الأسطول الانجليزي عام 1816م[2].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك العوامل التي حالت دون تدخلها السريع والمباشر لإنهاء الحصار المفروض على مدينة الجزائر والتي يمكن تلخيصها في:

- حروب محمد علي باشا وتهديده لمصالحها في منطقة الشام والأناضول[3].

- فقدان الخلافة للجيش الكفء المدرب وتخلفه عن السباق في ميدان الصناعة الحربية.

- خلو الميدان من فرقة الإنكشارية العديدة منذ سنة 1828م.

- انحدار الأسطول العثماني وتدمير مراكبه وتلاشي قواته البحرية في معركة نافرين 1827م فتوالت الهزائم على الخلافة في حروبها مع الدول الأوروبي.

---

[1]- محمد زروال، المرجع السابق، ص153.

[2]- أرحمنت كوران، المصدر السابق، ص43.

[3]- علي المحجوبي، **العالم العربي الحديث المعاصر، تخلف فاستعمار فمقاومة**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م، ص37.

– تطلع بعض الدول الأوروبية التي كانت تشهد التقدم العلمي والتقني وحتى الاقتصادي إلى حماية مصالحها في البلاد الإسلامية، فأخذت تنافس للحصول على امتيازات في هذه البلاد[1].

نستطيع أن نظيف إلى جل هذه العوامل الدهاء الفرنسي الذي لعب دورا كبيرا في إبعاد السلطان العثماني عن القضية الجزائرية فحسب جون سار، لم ترد فرنسا خلال خلافها مع الجزائر 1827م، أن تقحم السلطان العثماني نظرا لاحترامها له وخوفها من قوة وتأثير هذا الأخير في الجزائر، خاصة في حالة ما إذا اتحدت الدولة العثمانية والجزائر، وقامت بعمل عسكري ضد فرنسا، والواقع أن استخفاف فرنسا بالدولة العثمانية يجد تعبيرا واضحا بشكل خاص في إقدامها على حصار مدينة الجزائر[2].

ومما زاد اطمئنان الباب العالي أنه أرسل سنة 1828م يستدعي الأسطول الجزائري إلى البحر الأسود لمساعدة الأسطول العثماني في حربه ضد روسيا فلبى النداء، وهذا شجعه على الاستمرار في التزام الصمت تجاه القضية الجزائرية، حتى أواخر سنة 1829م، وبالضبط بعد عقد معاهدة أدرنة بين الخلافة العثمانية وروسيا في سبتمبر 1829[3].

2.2. محاولة الدولة العثمانية وقف الصراع واسترجاع الجزائر (الجهود الديبلوماسية):

قامت السلطات العثمانية بعديد من المحاولات لاسترجاع إيالة الجزائر، حيث قام السلطان محمود الثاني بإرسال عديد الفرمانات منها الفرمان الذي أرسله في مارس 1830م

[1]– عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص22.

[2]– سهيل طقوس، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013، ص304.

[3]– صربيحة بخوس، **مظاهر من التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710–1830م**، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18 و19 فيفري، جامعة بسكرة، 2014م، ص36.

إلى الجزائر للحصول على السلم والهدنة بين الداي وفرنسا، وتم إرسال المفتي خليل أفندي[1]، حيث كانت هذه أولى محاولات الدولة العثمانية لحل الخلاف الناشب بين الجزائر وفرنسا، تكليفها لخليل أفندي بالوفود على داي الجزائر للعمل على حسن التفاهم ين الداي وحكومة فرنسا، كان خليل أفندي متواجد بأزمير واعتزم الرجوع إلى الجزائر لقضاء بعض الأمور، فاغتنم الباب العالي الفرصة وأذن له أن يسعى باسمه للتوسط في الخلاف، ولكن مهمته هذه لم تعطي الصبغة الرسمية[2]، توجه خليل أفندي في أوائل شهر نوفمبر 1829م إلى الجزائر، وتؤكد بعض المراجع أن سفير النمسا كان وراء هذه المهمة وذلك لهدفين أولهما أن الحكومة النمساوية كانت تستهدف بهذا المسعى التوفيقي بقاء الداي حسين محايدا في النزاع الذي نشب بينها وبين مراكش، أما الهدف الثاني فيكمن في أن رئيس وزراء النمسا كان يعمل على عدم إحداث تغيير في منطقة البحر المتوسط في الوقت الراهن، أقلعت السفينة الانجليزية بيلوروس متجهة غلى مدينة الجزائر وعلى متنها خليل أفندي وفور وصوله إلى مدينة الجزائر في 29 نوفمبر 1829م، أصر خليل أفندي على داي الجزائر أن يرسل سفيرا لفرنسا من أجل تقديم اعتذار على حادثة المروحة وحادثة لابروفانس، وهذا ما رفضه الداي بقوة، فكتب خليل أفندي للأميرال ماهون قائد الحصار، آخر عروض الداي حسين، وازدادت الأمور سوء عندما أبلغ مبعوث اسطنبول خليل أفندي في 3 جانفي 1830م، أن الشروط التي وضعها الداي لإعادة العلاقات السلمية مع فرنسا غير مقبولة تماما، ما جعله يتأكد أن مساعيه باءت بالفشل، فغادر مدينة الجزائر في جوان 1830م، متوجها إلى تونس وهناك أبلغ ليسبس أنه لا أمل في وضع نهاية سلمية للصراع الجزائري الفرنسي[3].

---

[1]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص115.

[2]- يحيى بوعزيز، **الموجز في التاريخ، الجزائر الحديثة**، ج2، ط2، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م، ص130.

[3]- نفسه، ص131.

بعدما أجرى خليل أفندي عدة مباحثات مع الطرفين الفرنسي والجزائري، لم يتوصل إلى إنهاء الخلاف القاصم بينهما، بسبب شروط فرنسا المجحفة والتي تمثلت في إصدارها على إعادة حقها في صيد المرجان، وإقامة منشآت عسكرية على السواحل الجزائرية، غير أن السفير الفرنسي بين امتنانه على هذه المحاولة التي بذلتها الدولة العثمانية[1].

اقترح السفير الانجليزي فوردن على كل من السلطان العثماني والسفير الفرنسي تكوين لجنة تضم أعضاء من الطرفين لتسوية النزاع القائم بينهما، حيث يلتقي أعضاء هذه اللجنة في مدينة الجزائر لدراسة المقترحات البناءة[2]، وافق السلطان محمود الثاني على هذا المقترح وأمر بالبحث في هذه المسألة من قبل وزير البحرية خسروا باشا ورئيس الكتاب معا، لاتخاذ خطة معمول بها من قبل الدولة العثمانية لحل مشكلة الجزائر وفرنسا، وقد تك هذا البحث بينهما وتقرر إيفاد موظف لنصح والي الجزائر على أن لا يتدخل والي مصر بهذا العمل بأي حال من الأحوال، رأى السلطان أنه من المناسب تعيين طاهر باشا[3] لهذه المهمة كما أخبر رئيس الكتاب الكونت جيومينو بواسطة مترجم السفارة الفرنسية بأنه سيرسل طاهر باشا إلى الجزائر، فأجاب السفير أن هذا العمل يتعلق بالباب العالي ولا يهم فرنسا[4].

بعد تكليف طاهر باشا بهذه المهمة، أحضر مترجم السفارة الانجليزية مذكرة من السفير إلى الباب العالي والتي كشف فيها عن المعاهدة التي جرت بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي باشا، بشأن إرسال عساكر للجزائر، كما كان يوصي في هذه المذكرة بإرسال طاهر

---

[1]– مسعودي أحمد، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792–1830م**، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013، ص149.

[2]– مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص150.

[3]– **طاهر باشا:** هو بحار جزائري الأصل عمل قائدا في معركة نافرين 1827م، شارك في الحرب الروسية العثمانية 1829م، عين وزير البحرية 1832– 1836م، ثم عين واليا على طرابلس الغرب (ليبيا) سنة 1836م. **ينظر:** المرجع نفسه، ص150.

[4]– أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1970م، ص48–49.

باشا فورا، إلى الجزائر ويمر على الإسكندرية، وهناك يعلن أن السلطان أمر بحل النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا دون إراقة الدماء، ثم يوضح للداي الأخطار التي سيتعرض لها في حالة عدم إعطائه ترضية لفرنسا، أدرك الباب العالي أهمية الموضوع، وأمر بأن يسافر طاهر باشا فورا إلى مصر ثم الجزائر[1]، وعلى أية حال فقد أقلع طاهر باشا من اسطنبول في 16 أفريل 1830م، وأخذ معه وثيقة بخط السلطان، وموضحا مهمته المتمثلة في خمس بنود[2] وهي:

البند الأول: عندما يصل الباشا إلى الجزائر يحاول التباحث مع قائد الحصار الفرنسي لتسوية الخلاف.

البند الثاني: فإن رفض القائد فعليه أن يطلب من الحكومة الفرنسية تعيين موظف له صلاحية التباحث مع طاهر باشا.

البند الثالث: يبين طاهر باشا لأعيان الأوجاق بالجزائر الأخطار التي ستنتج عن الحرب بين الوالي وفرنسا[3].

البند الرابع: إذا كان الجزائريون يرون بأن اقتراحات فرنسا شديدة، فإن على طاهر باشا [ن يتباحث مع الموظف الذي سترسله الحكومة الفرنسية بهذا الشأن[4].

---

[1]- نفسه، ص51.

[2]- أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص51.

[3]- روابحية جهيدة، زعايمية سامية، **العلاقات العثمانية الفرنسية 1535-1830م**، إشراف: محمد شرقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016م، ص96.

[4]- أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص55.

البند الخامس: إذا لم يتوصل الطرفان إلى تفاهم، فإن على طاهر باشا أن يخبر الباب العالي بالنتيجة[1].

تسلم طاهر باشا رسالة من السفير الفرنسي لمساعدته على دخوله مدينة الجزائر، لكن قائد الحصار الفرنسي دوكلير قد منعه من ذلك، فاضطر إلى التوجه لتونس، للالتحاق بالجزائر عن طريق البر، غير أن حاكم تونس حسين باي منعه من النزول إلى البر، لأن الفرنسيين أخبروه بأن الأتراك إذا قاموا بربط الإدارة مباشر بالدولة العثمانية فإنهم سوف يطبقون نفس النظام في تونس، فاتجه إلى ميناء طولون الفرنسية، وحاول الاتصال بالملك العثماني شارل العاشر، إلا أن السلطات الفرنسية رفضت الاعتراف به كمبعوث رسمي للباب العالي، لذلك فشل طاهر باشا في مهمته[2].

كان الباب العالي يعلق آماله على وعد بذلته فرنسا، الذي ورد في المذكرة التي سلمها السفير ي اسطنبول عام 1830م، أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، جاء فيها: (حيث إن هناك نيات طيبة ثنائية لتحرير الجزائر من أيدي الدولة الغربية، فمن الضروري تعيين وإرسال شخص ما من دولتنا على وجه السرعة لبحث وسائل تحقيق هذا الهدف)[3].

كما أرسلت نامق باشا إلى لندن لطرح القضية الجزائرية على الحكومة الانجليزية[4]، وقد طلب نامق باشا دعم انجلترا للحكومة العثمانية بشأن تخليص الجزائر من الاحتلال الفرنسي، في القابلات التي أجراها مع وزير الخارجية بالمرستون ورئيس الوزراء اللورد جراي[5]، حيث وعده هذا الأخير بأن انجلترا سوف تضع المسألة الجزائرية على جدول أعمالها بمجرد أن تنتهي من حل مشاكلها السياسية الخارجية التي لا تحتمل التأجيل مع البرتغال وبلجيكا في

[1]– روابحية جهيدة، المرجع السابق، ص96.

[2]– نفسه ص96.

[3]– مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص156.

[4]– نفسه، ص156.

[5]– أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص78.

الوقت نفسه يكون الباب العالي قد اتخذ خطوات نحو إنهاء مشكلتها مع مصر، وقد صرح السفير التركي أن رئيس وزراء انجلترا قد أعلن خلال مباحثته معه: (أن المشكلة الجزائرية سوف تؤدي في المستقبل إلى نشوب الحرب ضد فرنسا)[1].

أكد وزير الخارجية الفرنسي أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، وكان كذلك للدولة العثمانية محاولات عديدة بعد فشل كل المباحثات والمساعي السلمية والسياسية، فسلكت الدولة العثمانية مسلكا آخر، في 1835م قامت الدولة العثمانية بمحاولة جريئة منها لاسترجاع الجزائر فانهت حكم الأسرة القرمانلية في طرابلس التي أصبحت ولاية عثمانية، وذلك من أجل الاقتراب من الجزائر، لكن فرنسا كان لها من التدابير إزاء اقتراب الأسطول التركي فقامت بتوجيه قواتها إلى الأطراف التونسية مكان تواجد القوات العثمانية، وكمحاولة أخرى قامت الدولة العثمانية بطلب مساعدة باي تونس لباي قسنطينة، لكن ذلك لم ينفذ كون باي تونس أصبح يخضع للسلطات الفرنسية بعد استيلاء فرنسا على ولايته[2].

وعليه بعد فشل كل المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية من تحرير الجزائر من قبضة الاحتلال الفرنسي رأت أنه من المناسب التفكير بطريقة أخرى ألا وهي استردادها عن طريق القوة والدعم العسكري للمقاومة الجزائرية.

---

[1]– نينل ألكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص136.

[2]– أرجمنت كوران، المصدر السابق، ص88.

خلاصة الفصل:

يمكن القول من خلال ما سبق التطرق إليه في هذا الفصل أن التكتل الأوروبي ضد الجزائر بالغ الأثر على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، إذ لاحت في الأفق بوادر انهيار الحكم العثماني في الجزائر، وذلك نتيجة اشتداد موجة الحملات العسكرية والبعثات التهديدية التي استهدفت الجزائر عقب سنة 1815م، والتي كان أبرزها حملة اللورد إكسمونت التي كسرت جناح البحرية الجزائرية سنة 1816م، وبهذا الانكسار بدأ العد العكسي للإيالة الجزائرية نحو التقهقر والفشل، ومما زاد سواء حيثيات معركة نافرين 1827 والتي أعلنت عن انهيار الأسطول الجزائري، وفي ظل هذه الظروف الحرجة وجدت الجزائر نفسها تتخبط في مشاكل سياسية واقتصادية لعل أبرزها التنافس الفرنسي الانجليزي عليها، ورغم المحاولات التي بذلت من طرف الدايات المتأخرين لتجاوز مرحلة الخطر إلا أنها باءت بالفشل لأنها جاءت في وقت متأخر تطورت فيها الأوضاع العامة للإيالة نحو الأسوء.

خـــاتـــمـــة

وفي ختام الدراسة توصلت إلى جملة من النتائج أذكر منها:

أن امتلاك الجزائر في العهد العثماني قوة بحرية وموقع استراتيجي، وذلك ما أكسبها هيبة أو مكانة دولية إضافة إلى موقعها الاستراتيجي فهي تعتبر بوابة إفريقيا وإطلالتها على البحر أكسبها قوة سياسية واقتصادية وبحرية في البحر المتوسط، مما جعل الدول الأوروبية منها فرنسا وانجلترا تفكران في كيفية بناء علاقات ديبلوماسية و اقتصادية و حتى عسكرية مع الجزائر من أجل ضمن أمان سفنها في الحوض المتوسط .

عرفت العلاقات القائمة بين كل من فرنسا وانجلترا مع إيالة الجزائر خلال العهد العثماني تذبذبًا فأحيانًا تكون متقلبة ومعقدة وأحيانا أخرى استقرار وتعاون، إذ كانت الدول الأوروبية تسعى لتعزيز نفوذها ومصالحها في المنطقة، بغرض تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

ناهيك على أن هذه العلاقات الاقتصادية تميزت بالتنافس الشديد على السيطرة على التجارة والموارد الطبيعية في الجزائر، في حين شهدت العلاقات العسكرية فترات من التوتر والصراع، حيث استخدمت القوى الأوروبية القوة العسكرية لتحقيق أهدافها في المنطقة.

لقد ساهمت التكتلات الأوروبية في إرهاق الجزائر التي أصبحت محل أطماع فرنسا وانجلترا، ولم يحاول الحكام الاستعانة بالأهالي، وبررت ذلك بوضوح أثناء الحصار البحري الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، لعدم تهيئة الأهالي للدفاع عن أرض الوطن، وبذلك لم تجد فرنسا صعوبة في القضاء على الجزائر العثمانية ليحل محلها إدارة استعمارية ذات طابع استعماري.

إن أهمية الجزائر الجغرافية، السياسية والتجارية قد جعلت كل من بريطانيا وفرنسا تتنافسان بشأنها، غير أن الجزائر قد تعاملت مع كليهما واستفادت من هذه المنافسة، كما تمتعت بريطانيا بامتيازات خاصة لم تتمتع بها فرنسا من قبل .

كانت الجزائر تمتلك قاعدة لأعمال الجهاد منذ تأسيسها، وقد بلغت البحرية الجزائرية أوجها في النصف الثاني من القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر ميلادي، حيث امتد نفوذ الجزائر البحري، من الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فكان الأسطول الجزائري يجوب المحيط الأطلنطي وصولا إلى بريطانيا، ولهذا فإن الدول الأوروبية كانت مرغمة على دفع الضرائب والهدايا للجزائر.

إضافة إلى أن البحرية الجزائرية منظمة أحسن تنظيم، والجزائر كانت تستعمل نفوذها البحري بدافع الوعي بمسؤوليتها الدولية عن الأمن والسلم في البحر، الذي كان بحرها وكانت تصارع الدول الكبرى وتفرض عليها معاهدات السلم وتفرض أيضا الضرائب الباهظة.

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية والانجليزية خلال الفترة العثمانية استقرارا نسبيا، وذلك راجع إلى المعاهدات والامتيازات، وكانت فرنسا هي أول دولة حصلت على امتيازات تجارية لها بالسواحل الجزائرية خلال مطلع القرن السادس عشر، وبذلك أصبحت تلك الامتيازات الإطار العام للتنافس الأوروبي على الجزائر، وتجسد ذلك التنافس من خلال الحملات على الجزائر.

اشتد التنافس الأوروبي على الجزائر خاصة في مرحلة ضعف الدولة العثمانية وانشغالها بأمورها الداخلية والخارجية خاصة الحروب مع روسيا واليونان، مما فرض عليها عدم الانشغال بالوضع الذي آلت إليه الجزائر والحصار المضروب عليها من طرف فرنسا، وما آلت إليه أوضاع الجزائر سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من تدهور، الذي آل في النهاية إلى احتلال الجزائر .

قـائمــة المــصــادر والمـراجــع

أولًا: المصادر

1. بربروس خير الدين ، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر: محمد دراج، شركة الأصالة للطباعة والنشر، الجزائر.

2. بن عودة المزاري الآغا ، **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر**، ج2، ط1، تح: يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص64.

3. بيوسونال جون أندري ، **رحلة إلى أيالة الجزائر**، تر: لخضر بوطوبة، الجزائر، 2023.

4. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

5. الزهار أحمد شريف ، **مذكراته**، تح: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

6. شالر وليام ، **مذكرات وليام شالر القنصل الأمريكي بالجزائر 1816-1824**، ط2، تعريب وتعليق وتقديم، إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

ثانيًا: المراجع

1. باللغة العربية:

1. أرن خالد ، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات، مركز الأبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، اسطنبول، 2019.

2. إلتر سامح عزيز، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة وتقديم: محمود علي عامر، دار النهضة الأوروبية، بيروت، 1989.

3. أمين محمد، **الاختراق التجاري الفرنسي للجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م)**، مطبعة انفو برانت، فاس.

4. أمين محمد، **المغرب الأقصى والشرق الجزائري في العصور الإسلامية والعثمانية**، دار المعارف، 1996.

5. أندري جوليان شارل، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، ج2، الدار التونسية للطباعة والنشر، تونس، 1997م.

6. ب وولف جون ، **الجزائر وأوروبا 1500-1830م**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، طبعة خاصة، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

7. بك محمد فريد، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

8. بن محمد الجيلالي عبد الرحمن، **تاريخ الجزائر العام**، ج3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

9. بوحوش عمار، **التاريخ السياسية للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، ط3، دار البصائر، 2008.

10. بوعزيز يحي، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ط2، دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2009م.

11. بوعزيز يحي، **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د م ج، الجزائر، 1999.

12. بوعزيز يحي، **تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

13. بوعزيز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م.

14. بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج3، دار صادر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1989.

15. بوعزيز يحيى، **علاقات الجزائر الخارجية بدول ومماليك أوروبا**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 1980.

16. حرب أديب، **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847م**، ج1.

17. دولينا نينل ألكسندروفنا ، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

18. دولينا نينل ألكسندروفنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

19. الذويب جمال هاشم، محمد حسين الزبيدي، **الموجز في التاريخ العربي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، (د.ت).

20. راشد أحمد إسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا– تونس– الجزائر– المغرب– موريتانيا)**، دار النهضة العربية، بيروت، 2000.

21. الزبيري محمد العربي، **التجارة الخارجية لي الشرق الجزائري 1792–1830م**، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

22. زروال محمد، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791–1830م**، ط1، مطبعة دحلب حسين داي، الجزائر، 1994.

23. سبنسر وليام، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تع وتق: عبد القادر زبايدية، (د.ط)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

24. سعد الله أبو القاسم، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

25. سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط1، دار صادر، ص284.

26. سعيدوني ناصر الدين، **دراسات في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

27. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية (دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني)**، ط2، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2012.

28. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية، وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.**

29. شارف رقية، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني 1519–1830م**، مطبوعة بيداغوجية، قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، الأغواط، 2022–2023م.

30. شلبي أحمد، **موسوعة التاريخ الإسلامي**، ج4، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1984.

31. شويتام أرزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر السياسي والعسكري الفترة العثمانية 1519–1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

32. شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي، الإسكندرية، (د.ت).

33. شويتام أرزقي، **نهاية، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830م**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

34. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

35. طقوس سهيل، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، لبنان، 2013.

36. عبد القادر عبد الرحمن، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الكتب العلمية، الإسكندرية، 1994.

37. العرابي عبد الوهاب، **المغرب العربي والدولة العثمانية في القرن 19**، دار صادر للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1989، ص92.

38. العسلي بسام، **الجزائر والحملات الصليبية 1547-1791م**، دار النفائس، بيروت، 1987.

39. العقاد صلاح، **تاريخ المغرب، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1962م.

40. عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

41. الغالي غربي، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، مطبعة دار هومة، الجزائر، 1996م.

42. غربي الغالي، **ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر**، منشور في مجلة الدراسات التاريخية.

43. غربي الغالي، **ثورة ابن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر**، منشور في مجلة لدراسات التاريخية.

44. فارس محمد خير، **تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي**، مكتبة دار الشروق لطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1969م.

45. كوران أرجمنت، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي**، تح: عبد الجليل التميمي، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1970م.

46. كوزان أرجمند، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827—1847م**، ط1، دار المعارف، بيروت، 1996م.

47. المحجوبي علي، **العالم العربي الحديث المعاصر، تخلف فاستعمار فمقاومة**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.

48. مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني، القرصنة، الأساطير والواقع**، ج2، دار القصبة للنشر، الجزائر.

49. مسعودي أحمد، **الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م**، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013.

50. نايت بلقاسم مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية**، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م.

51. نواري عبد العزيز سليمان، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، مصر، 1999.

52. ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في تاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1995.

53. ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997م.

54. ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، ط1، مكتبة العبيكات، الرياض، 1997م.

2. باللغة الفرنسية:

1. De Grammont. H D, **Histoire D'Alger, Sous la Domination turque 1515-1830**, Event Larousse Editeur, paris, 1887.

ثالثًا: الموسوعات:

1. ديمبرجي، **الداي حسين آخر الدايات**، موسوعة شرطيوة، القصبة.

رابعًا: المقالات:

1. بخوس صربيحة، "**مظاهر من التعاون الجزائري التركي خلال عهد الدايات 1710-1830م**"، مداخلة في ملتقى العلاقات الجزائرية التركية يومي 18 و19 فيفري، جامعة بسكرة، 2014م.

2. "**ظروف وأسباب الاستعمار الفرنسي في الجزائر**"، مقال منشور، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجلفة.

خامسًا: المجلات:

1. بلعيدي عز الدين، "**التجارة الخارجية للجزائر أواخر العهد العثماني**"، مجلة الدراسات التاريخية والأثرية، المركز الجامعي مرسلي الله، تيبازة، مجلد03، ع01، 2023/04/30.

2. بوكروبة محمد بكار، "**التدخل الفرنسي في الجزائر نهاية الجزائر العثمانية في ظل معاهدة الإمتيازات**"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج5، ع1، جويلية 2021م.

3. العربي إسماعيل، "**قصف الأسطول البريطاني للجزائر وأثره في الأدب الإنجليزي**"، مجلة الثقافة، الجزائر، ع42، 1978م.

4. عياشي بلقاسم، "**تأثير مسألة القرصنة والأسرى في العلاقات الجزائرية الأوروبية من القرن 16- 19م**"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، سكيكدة، الجزائر، مج17، ع01، 2023.

5. قنان جمال، "**نظرة حول العلاقات الجزائرية الأوروبية في العصر الحديث 1500-1830م**"، ع18.

6. محمد خضير الجبوري رابحة، "**الدور الاقتصادي ليهود الجزائر للمدة 1794-1830م**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، كلية الأدب، مج 19، ع2، حزيران 2022.

7. مشوشة سمير، "**ثنائية الجزائر- أوروبا- بين التقارب المصلحي والتباعد العدائي**"، مدارات تاريخية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، مج1، ع3، سبتمبر 2019.

سادسًا: الرسائل الجامعية

1. أمين محرز، **الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008.

2. بالخير محمد الصالح، العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا خلال الفرن 10ه/ 16ه، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2014/ 2015.

3. بن حادة مصطفى، **نظرة بعض القناصل الأمريكيين للعلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني**، جامعة تيارت.

4. بن سعيدان محمد، **علاقات الجزائر مع فرنسا 1070-1170ه/1659-1756م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، 1432-1433ه/2011-2012ه.

5. بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي مصطفى اسطنبولي، معسكر، 2007-2008.

6. بوميدونة نجاة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11ه/17م** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة تاريخ، جامعة غرداية، 2015- 2016م.

7. دهان بركاهم ، **دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الفرنسية 1689-1789م**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 1433-1434ه/2012-2013م.

8. رحمونة بليل ، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010-2011.

9. رقاب دالية، **آل بربروس ودورهم في التأسيس والتمكين للجزائر العثمانية، 1519/ 1567م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، قسم التاريخ، جامعة غرداية 2018/ 2019م.

10. زيتوني حمزة إسحاق، **البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية 1519-1800م**، رسالة ماجستير، التاريخ الحديث، المركز الجامعي بغرداية، غرداية، 2012م.

11. علوش سهيلة، **حصن الباستيون الفرنسي والسلطات المحلية في الجزائر العثمانية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2005-2006م.

12. غطاس عائشة، **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1619-1694**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، مولاي بالحميسي، الجزائر.

13. لكحل الشيخ، **نشاط وكالة الباستيون وأثره على العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11هـ/17م**، مذكرة شهادة الماجستير في تخصص التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، 2012-2013م.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
الشكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	4 – 1
الفصل التمهيدي: نبذة عن نشأة العلاقات الفرنسية الإنجليزية مع إيالة الجزائر	19 – 6
1. العلاقات الجزائرية الفرنسية	16 – 7
1.1. البدايات الصداقة والتعاون	9 – 7
2.1. إنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر	10 – 9
3.1. حصول فرنسا على إذن لصيد المرجان	11 – 10
4.1. التعاون البحري	13 – 11
5.1. المبادلات التجارية	16 – 13
2. العلاقات الجزائرية الانجليزية	19 – 16
1.2. العلاقات السياسية	17 – 16
2.2. العلاقات التجارية	19 – 18
الفصل الأول: أسباب التنافس الفرنسي الانجليزي على إيالة الجزائر	33 – 21
1.مكانة الجزائر وشخصيتها الدولية	25 – 21
1.1. المكانة السياسية	23 – 22
2.1. القوة البحرية	24 – 23
3.1. الموقع الاستراتيجي	25
2.الصراع التقليدي بين فرنسا وإنجلترا	33 – 25
1.2. سعي فرنسا وإنجلترا للسيطرة على المنافذ البحرية	29 – 27
2.2. التنافس على تجارة الغنائم البحرية	30 – 29
3.2. تعرض فرنسا لذائقة إقتصادية	32 – 31
4.2. الثورة الصناعية والتفوق الأوروبي	33 – 32

الفصل الثاني: مظاهر التنافس الفرنسي الانجليزي على الجزائر نهاية العهد العثماني	35 – 53
1. **المعاهدات والامتيازات الفرنسية مع إيالة الجزائر**	35 – 46
1.1. المعاهدات الفرنسية	35 – 44
2.1. الامتيازات الفرنسية	44 – 46
2. **المعاهدات والامتيازات الانجليزية مع إيالة الجزائر**	47 – 52
1.2. المعاهدات الانجليزية	47 – 48
2.2. الحملات الانجليزية على الجزائر	48 – 52
الفصل الثالث: آثار التنافس الأوروبي على الإيالة الجزائرية وموقف الدولة العثمانية	55 – 68
1. آثار التنافس الأوروبي	55 – 59
1.1. آثار سياسية	55– 57
2.1. آثار الاجتماعية والاقتصادية	58 – 59
2. **موقف الدولة العثمانية من الخطر الأوروبي على الإيالة الجزائرية:**	59 – 67
1.2. رد فعل الباب العالي من الاحتلال الفرنسي للجزائر 1827–1830م	59 – 62
2.2. محاولة الدولة العثمانية وقف الصراع واسترجاع الجزائر (الجهود الديبلوماسية)	62 – 67
خاتمة	59 – 71
قائمة المصادر والمراجع	72 – 80
فهرس الموضوعات	81 – 83

تم بحمد الله